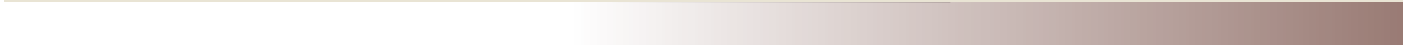




السلطة الوطنية الفلسطينية

الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين ٢٠١٠ - ٢٠١٤

أيار ٢٠١٠
فلسطين



قائمة المحتويات

v	كلمة رئيس اللجنة التوجيهية
vii	ملخص تنفيذي
1	الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين
1	1. مقدمة
1	1.1 تمهيد
2	2.1 المنهجية
2	3.1 خلفية عامة عن قطاع النفايات الصلبة
4	2. المبادئ السياسية
5	3. تقييم الوضع الحالي والقضايا الرئيسية
5	1.3 القضايا المؤسسية والتنظيمية
7	2.3 القضايا الفنية
9	3.3 القضايا المالية
10	4. الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة
10	1.4 الرؤيا
10	2.4 الأهداف الاستراتيجية
11	3.4 السياسات القطاعية لإدارة النفايات الصلبة
15	4.4 التدخلات الاستراتيجية
16	5. تنفيذ الاستراتيجية والمتابعة والتقييم
	الجدول
17	جدول رقم (1): التدخلات الاستراتيجية ومسؤولية المؤسسات الرئيسية المنفذة
23	جدول رقم (2): مؤشرات المتابعة والتقييم
	الملاحق
	ملحق رقم (1): وثيقة الإطار العام لإعداد الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة
	ملحق رقم (2): تقرير تقييم الوضع الحالي لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين
	الملاحق والنسخة الانجليزية الكاملة في الأسطوانة المرفقة.

اللجنة التوجيهية

مازن غنيم	وكيل وزارة الحكم المحلي/ رئيس اللجنة التوجيهية
تيسير عمرو	ممثل الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ سكرتير اللجنة التوجيهية
بدر أبو زهرة	وزارة التخطيط والتنمية الإدارية
محمد الشحبري	وزارة الزراعة
منال شكوكاني	وزارة الاقتصاد الوطني
إبراهيم عطية	وزارة الصحة
زغلول سمحان وعماد البابا	سلطة جودة البيئة
عماد الصيفي	سلطة المياه

الفريق الفني المشارك

والمساند للجنة التوجيهية

زغلول سمحان وعماد البابا	سلطة جودة البيئة/ رئاسة الفريق الفني
وليد حلايقة وسليمان أبومفرح	وزارة الحكم المحلي
ماريان دعبس	وزارة التخطيط والتنمية الإدارية
محمود عثمان	وزارة الصحة

نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في إعداد هذه الوثيقة من أفراد ومؤسسات. شكر خاص لبرنامج إدارة النفايات الصلبة في التعاون الفني الألماني ومستشاريه المحترمين التالية أسماءهم: نبال أبو لاوي، خليل نجم، حربي دراغمة، مجدي الشوملي، غرنولد ديلفسكي، داغ هيكرمان، أدريان كود؛ وكذلك تقدير خاص لجهود د. تيسير عمرو ونبال أبو لاوي على تحرير الوثيقة وتقديمها بشكلها النهائي، ود. حسان عرفات على ترجمتها للغة الانجليزية.

كلمة رئيس اللجنة التوجيهية

نتيجة للوضع الصعب الذي يعتري قطاع النفايات الصلبة في فلسطين، وآثاره السلبية الكبيرة على مصادر المياه بشكل خاص، وعلى البيئة بشكل عام، وما يترتب على ذلك من انعكاسات ضارة وخطيرة على الصحة العامة للمواطن الفلسطيني، فضلاً عن الكلفة الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي يتكبدها المجتمع الفلسطيني؛ اتخذ مجلس الوزراء بتاريخ 2008/4/28 القرار رقم (12/53/29 م.و.س.ف) لسنة 2008 والقاضي بتشكيل اللجنة التوجيهية للاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة من وزارة الحكم المحلي مقررًا وعضوية كل من وزارة التخطيط، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الصحة، وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة، وسلطة المياه، وبمشاركة الامانة العامة لمجلس الوزراء إضافة إلى توليها مهمة السكرتاريا لعمل اللجنة.

لقد انبثرت هذه اللجنة لعملها بجد واجتهاد، وتوخت تحقيق أوسع مشاركة ليس للمؤسسات الوطنية الشريكة بإدارة هذا القطاع فحسب، وإنما للمؤسسات الراعية، أو العاملة أو المهتمة بهذا القطاع وفي الصدر منها مؤسسة التعاون الفني الألماني GTZ، المجالس المشتركة والبلدية، ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات، فضلاً عن الاستفادة من بعض التجارب الاقليمية والدولية، وفي هذا الاطار يمكن الاشارة إلى قيام اللجنة التوجيهية بتشكيل الفريق الفني الذي عقد في باكورة نشاطه ورشة عمل موسعه، جهود بعض الخبراء والجامعات، وكذلك إلى اجتماعات اللجنة التوجيهية ذاتها والتي توجت بعقد ورشة عمل على مدى ثلاثة أيام في أريحا حضرها أعضاء اللجنة وبعض الخبراء برعاية وتمويل الحكومة الألمانية عبر مؤسسة التعاون الفني الألماني GTZ من خلال برنامج إدارة النفايات الصلبة، حيث تميز النقاش فيها بالعمق والموضوعية، وهو ما أفضى إلى جعل مخرجاتها فاصلة وحاسمة في صياغة الاستراتيجية التي بين أيدينا، والتي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء بموجب قرار رقم 05/49/13 في تاريخ 2010/5/15.

إننا في اللجنة التوجيهية نقدر عالياً كل من ساهم في إعداد هذه الخطة الاستراتيجية ونقدر ونثمن عالياً وبشكل خاص مؤسسة التعاون الفني الألماني GTZ على ما قدمته عبر برنامج إدارة النفايات الصلبة من دعم مالي وفني هام لإنجازها.

إن إقرار مجلس الوزراء لهذه الخطة سيعزز أملنا بالمستقبل، لأنه من الجانب الأول يتزامن مع إعلان وزارة الحكم المحلي عن استراتيجيتها القطاعية فضلاً عن أنه يأخذ مكانه في سياق الجهد الوطني الفلسطيني العام الرامي لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة. أما من الجانب الثاني فإنه بمثابة دعوة لنا للانتقال دون إبطاء إلى مرحلة التنفيذ، ومن هنا فإننا نضع أيدينا في أيدي الجميع مواطنين ومؤسسات من أجل التنفيذ الناجح والسريع لكل تدخلات الخطة إيماناً بميلاد إدارة متكاملة وفاعلة لقطاع النفايات الصلبة لما لذلك من أهمية صحية واجتماعية واقتصادية، ولما له من بعد تنموي وسياسي في إطار مسيرتنا الوطنية التي لا تلوى نحو إنهاء الاحتلال وانتزاع استقلالنا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

م . مازن غنيم

وكيل وزارة الحكم المحلي

رئيس اللجنة التوجيهية للاستراتيجية الوطنية

لإدارة النفايات الصلبة



الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين

ملخص تنفيذي

تعتبر "الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين 2010-2014"، الاستراتيجية القطاعية عبر القطاعية الأولى لقطاع النفايات الصلبة وبالتالي فهي تشكل المرجعية والإطار الاستراتيجي لكافة القرارات والبرامج والأنشطة والخطط الاستثمارية متوسطة الأمد لتطوير قطاع النفايات الصلبة. وقد توزعت عملية دراسة وبناء هذه الاستراتيجية على مختلف الجوانب التي يقتضيها المنهج العلمي وبالتالي من الطبيعي أن تتضمن هذه الاستراتيجية عددا من الأجزاء شملت ما يلي:

- المقدمة التي تتضمن منهجية إعداد الخطة وخلفية مقتضية عن قطاع النفايات الصلبة.
- المبادئ السياسية الناظمة للاستراتيجية.
- تقييم الوضع الحالي لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين والقضايا الرئيسة.
- الرؤيا التطويرية لقطاع النفايات الصلبة والأهداف الاستراتيجية الوطنية والسياسات القطاعية.
- التدخلات الاستراتيجية ومسؤوليات الأطراف المختلفة.
- تنفيذ الاستراتيجية والمتابعة والتقييم.

لقد جاءت الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة التي عكفت على إعدادها اللجنة التوجيهية التي شكلت بموجب قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم 53 لعام 2008 ثمرةً لجهدٍ جمعيٍّ موصول؛ ليس للمؤسسات الوطنية الشريكة بإدارة هذا القطاع فحسب وإنما للمؤسسات الراعية، أو العاملة أو المهتمة بهذا القطاع وفي الصدر منها مؤسسة التعاون الفني الألماني GTZ من خلال برنامج إدارة النفايات الصلبة إضافة إلى المجالس المشتركة والبلدية ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات. بهذه المشاركة الواسعة للعديد من الأطراف، سعت الاستراتيجية إلى رسم مسيرة هذا القطاع للسنوات الخمس القادمة وفق رؤيا وأهداف استراتيجية تواءمت مع الأهداف التنموية الوطنية، ومع الرؤيا المشتركة لإقامة الدولة الفلسطينية وفق وثيقة فلسطين: "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" التي تبنتها الحكومة الثالثة عشر في العام 2009.

تهدف الاستراتيجية إلى معالجة القضايا الرئيسة الهامة، ووضع الأسس التشريعية والتنظيمية والفنية والإقتصادية الحديثة الكفيلة بتحسين فاعلية وكفاءة نظم إدارة النفايات الصلبة المتصلة بهذه القضايا الرئيسة ووضعها موضع الاختبار في نطاق عملية متواصلة لتقليل الأثر السلبي على الصحة والبيئة لتحقيق التطور اللازم على المدى المنظور لهذا القطاع بما يتجاوب مع الأولويات المتصلة أيضاً بهذه القضايا وما يتبعها من احتياجات متوسطة الأمد، وصولاً لتحقيق إدارة مستدامة ومتكاملة للنفايات الصلبة تضمن تحسين جودة الحياة للمواطن الفلسطيني.

وتواجه مسألة تطبيق الإدارة السليمة والمتكاملة للنفايات الصلبة عوائق وتحديات متعددة على الأصعدة التشريعية والتنظيمية والفنية والبيئية والمالية، ويزيد الوضع صعوبة عدم وجود بيانات إحصائية دقيقة تشكل المدخلات الضرورية لعمليات التخطيط والرقابة ولاتخاذ القرارات ذات الصلة بالقطاع. وتضيف تعقيدات الوضع السياسي الحالي تحديات أخرى تعود لمحدودية السيطرة الفلسطينية على الأرض والموارد إضافة إلى الممارسات الاسرائيلية المتمثلة بتصريف النفايات بما فيها الخطرة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

لقد احتل قطاع النفايات الصلبة أهمية كبيرة في السنوات السابقة وعلى كافة المستويات لما لهذا القطاع من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية. واستطاعت الحكومة الفلسطينية تحقيق عدد من الإنجازات على هذا الصعيد تمثلت بإقرار عدد من القوانين ذات الصلة أبرزها قانون رقم (1) بشأن الهيئات المحلية للعام 1997 وقانون البيئة رقم (7) للعام 1999 وقانون الصحة العامة للعام 2004، إضافة إلى إنشاء عدد من المكبات الصحية التي ساهمت في الحد من الأضرار البيئية والصحية للمكبات العشوائية القائمة والمنتشرة في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي توفير خدمات التخلص الآمن للنفايات الصلبة لعدد كبير من التجمعات العمرانية في عدد من المحافظات، هذا إضافة إلى العديد من الجهود التي بذلت في مجال

رفع الوعي المجتمعي وتطبيق نماذج أولية لمعالجة النفايات الطبية المعدية، وقد لقي جهد الحكومة الفلسطينية في هذا المجال الدعم والمساندة من العديد من المؤسسات الدولية المانحة التي لعبت دوراً كبيراً في دعم البرامج والمشاريع المتعلقة بتطوير قطاع النفايات الصلبة، وبالأخص تطوير وتمويل المرافق الإقليمية للتخلص من النفايات الصلبة ودعم توفير التجهيزات والمعدات لتحسين عملية جمع ونقل النفايات الصلبة والتخلص منها.

وفي إطار تشخيص واقع قطاع النفايات الصلبة تم التوقف عند العديد من الفجوات في نظم إدارة النفايات الصلبة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية والتي تقف وراء استخدام طرق وآليات تصنف على أنها من أكثر الطرق خطورة على البيئة والمواطن الفلسطيني، كما أنها أدت إلى عدم تمكن الأطراف المعنية من اتخاذ الإجراءات الفاعلة للحد من التأثيرات الصحية والبيئية السلبية فضلاً عن الحؤول دون الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. كما وانعكس هذا القصور في شمولية النظم الحالية على كافة جوانب عملية إدارة هذا القطاع فعلى سبيل المثال لم تخرج محاولات التقليل من النفايات الصلبة ومعالجتها وتدويرها عن نطاق التجارب والمبادرات الفردية بغياب الإطار التنظيمي والسياساتي، مما كان له أثره على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعلى الصحة العامة للمواطنين وعلى المظهر الحضاري للبيئة العمرانية الفلسطينية.

وبذا، يمكن القول أن هذا الملف قد أدير على مدى سنوات طويلة دون إيلاء الاهتمام الكافي للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، البيئية، الفنية والتشريعية ذات الصلة بالقطاع وبأبعاد المشاكل المترتبة على غياب السياسات والكلفة الحقيقية لذلك على الصعد البيئية والاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد، والتي من الواضح أنها ستؤول إلى تكليف الحكومة أثمناً باهظة إن استمر الحال على ما هو عليه حالياً، الأمر الذي حدا بالحكومة الفلسطينية إلى اعتبار هذا القطاع أحد القطاعات ذات الأولوية الوطنية.

وبناءً على هذه المعطيات وبالاستناد إلى تقييم الوضع الحالي لإدارة النفايات الصلبة، تصدت الاستراتيجية لمعالجة عدد من الإشكالات التي برزت نتيجة لعدم كفاية الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية، ولغياب الرؤيا الاستراتيجية والسياسات والبرامج الملائمة لتطوير هذا القطاع، مما حال دون تنفيذ الإجراءات المناسبة لإنشاء البنية التحتية والمرافق الكافية التي تستلزم استثمارات باهظة تتعدى قدرات الأطراف المسؤولة عن تقديم الخدمات وبالأخص الهيئات المحلية التي تعاني أصلاً من شح الموارد والإمكانات، وفي هذا السياق تضمنت الاستراتيجية رؤيا وأهداف وطنية للنهوض بهذا القطاع، موظفة نهجاً متعدد الجوانب لتحديد التوجهات السياساتية التي من شأنها جسر ومعالجة الفجوة ما بين المعطيات الحالية والمتطلبات التطويرية دون إغفال الصعوبات التي ستواجه بناء وتطبيق الإدارة المتكاملة والمستدامة للنفايات الصلبة بشكل شمولي في السنوات الخمس القادمة، وذلك بسبب أن هذه الفترة ستشهد إخضاع منظومة إدارة هذا القطاع لدواعي الاختبار ومن ثم التشكل والاكتمال وهو الأمر الذي تعكسه طبيعة السياسات التطويرية الستة عشر التي وضعتها الاستراتيجية. ففي حين ذهبت بعض هذه السياسات إلى إيجاد حلول للقضايا الملحة القائمة وتطوير النظم الحالية، طالبت الأخرى بتطوير الأسس والمتطلبات الضرورية لتحقيق الإدارة المستدامة والمتكاملة للنفايات الصلبة بما يتلاءم مع الفترة الزمنية المتاحة لتنفيذ الاستراتيجية.

وفيما يلي استعراض للأهداف الاستراتيجية والسياسات القطاعية ذات العلاقة والمشروحة تفصيلاً في الجزء الرابع من وثيقة الاستراتيجية.

الهدف الأول: إطار قانوني وتنظيمي / مؤسسي فاعل لإدارة النفايات الصلبة

السياسة (1) تطوير وتحديث الإطار التشريعي لدعم الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة.

السياسة (2) تقوية الإطار التنظيمي للمؤسسات الوطنية وتعزيز أدوارها التكاملية بمجال إدارة النفايات الصلبة.

الهدف الثاني: مؤسسات قوية وقادرة على القيام بمهامها

السياسة (3) بناء نهج مؤسسي منسق وشامل ومستدام لتعزيز بناء القدرات والخبرات المؤسسية بمجال إدارة النفايات الصلبة.

الهدف الثالث: إدارة فاعلة وأمنة بيئياً لخدمات النفايات الصلبة

السياسة (4) تطوير النظم الحالية لإدارة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة لتحسين فاعلية وجودة الخدمات وتوفيرها لكافة المواطنين.

السياسة (5) التخلص الآمن والفعال والكفؤ من النفايات الصلبة في مكبات صحية إقليمية كافية تخدم كافة التجمعات العمرانية.

السياسة (6) تشجيع خفض كميات النفايات الصلبة المعدة للتخلص النهائي في المكبات الصحية الإقليمية.

السياسة (7) منع استخدام مكبات النفايات العشوائية وإغلاقها و/أو إعادة تأهيل مواقعها تدريجياً للحد من آثارها السلبية على الصحة والبيئة.

السياسة (8) تقليل انبعاث غازات الدفيئة الناتجة عن أنشطة النفايات الصلبة للحد من تأثيرها على التغير في المناخ.

الهدف الرابع: الاستدامة والكفاءة المالية لخدمات وأنشطة إدارة النفايات الصلبة

السياسة (9) تقليل تكلفة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة.

السياسة (10) تحقيق استرداد تكلفة النفقات التشغيلية وتعزيز مبدأ التمويل الذاتي في إدارة خدمات النفايات الصلبة.

الهدف الخامس: آليات وأسس ملائمة للتعامل مع النفايات الخطرة والطبية والخاصة

السياسة (11) إيجاد نظم ملائمة وموحدة لجرد وتتبع النفايات الخطرة بما يوفر المعلومات الضرورية بشأنها.

السياسة (12) معالجة النفايات الطبية قبل التخلص النهائي منها وفق مبدأ «الملوث يدفع» للحد من أثرها السلبي على الصحة والبيئة.

السياسة (13) تقليل الأثر السلبي للنفايات الخاصة على الصحة والبيئة.

الهدف السادس: زيادة مشاركة القطاع الخاص

السياسة (14) إيجاد بيئة استثمارية تمكينية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة.

الهدف السابع: مجتمع أكثر وعياً ومشاركة

السياسة (15) تعزيز روح الشراكة وترسيخ التحالف ما بين مقدمي الخدمات والمجتمع لتعميق الوعي بقضايا النفايات الصلبة.

الهدف الثامن: نظم فاعلة للمعلومات والرقابة

السياسة (16) تأسيس قاعدة بيانات وطنية موحدة للنفايات الصلبة ومأسسة نظم الرقابة.



الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين

1. مقدمة

1.1 تمهيد

في شهر نيسان من العام 2008، شُكلت اللجنة التوجيهية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة من عدد من الوزارات والمؤسسات الوطنية الفلسطينية ذات العلاقة، وذلك بموجب قرار رقم (12/53/29) الصادر عن مجلس الوزراء الفلسطيني (ملحق رقم 1: وثيقة الإطار العام لإعداد الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة - ملحق ب). وقد جاء هذا القرار في إطار سعي الحكومة الفلسطينية لتبني سياسات وبرامج متكاملة لتطوير قطاع النفايات الصلبة ضمن رؤيا استراتيجية وأهداف واضحة، ترسم مسيرة هذا القطاع للسنوات الخمس القادمة، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة للشعب الفلسطيني. لقد استندت الاستراتيجية التي عكفت على إعدادها اللجنة التوجيهية تحت عنوان "الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين 2010-2014" إلى وثيقة الإطار العام التي أقرها مجلس الوزراء الفلسطيني في شهر آب من العام 2008 (ملحق رقم 1) كما أنها جاءت ثمرة لجهد جمعي موصول؛ ليس للمؤسسات الوطنية الشريكة بإدارة هذا القطاع فحسب وإنما للمؤسسات الراعية، أو العاملة أو المهتمة بهذا القطاع وفي الصدر منها مؤسسة التعاون الفني الألماني GTZ من خلال برنامج إدارة النفايات الصلبة إضافة إلى المجالس المشتركة والبلدية ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات .

تسعى الحكومة الفلسطينية من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية إلى تحقيق تقدم حقيقي في الاستجابة للأولويات المتصلة بالقضايا الرئيسة وللاحتياجات متوسطة الأمد لتطوير قطاع النفايات الصلبة ضمن منظور استراتيجي يضع الأسس الضرورية لتطوير هذا القطاع وفق رؤيا وأهداف إستراتيجية تتواءم مع الأهداف التنموية على المستوى الكلي، ومع الرؤيا الوطنية لإقامة الدولة الفلسطينية وفق وثيقة فلسطين "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" التي تبنتها الحكومة الثالثة عشرة في العام 2009.

وقد تناولت الاستراتيجية، وهي الأولى بمجال التخطيط عبر القطاعي لإدارة النفايات الصلبة، المبادئ السياسية العامة النازمة لها، والرؤيا والأهداف الاستراتيجية ذات الأولوية، والسياسات والتدخلات الاستراتيجية، ومسؤوليات الأطراف المختلفة، إضافة لمؤشرات المتابعة والتقييم مشكلة بذلك الإطار الاستراتيجي لكافة القرارات والبرامج التنفيذية والخطط الاستثمارية لهذا القطاع ضمن نطاقها الزمني.

إن خريطة السياسات الوطنية الستة عشر والتدخلات المرتبطة بها تحدد من الجانب الأول الطريق لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة كما أنها تضع من الجانب الآخر تحديات كبيرة أمام الحكومة الفلسطينية لجهة ضرورة كسب رهانات هذه الاستراتيجية لأنها كما أسلفنا الاستراتيجية الأولى في مجال التخطيط عبر القطاعي وهو الأمر الذي يتطلب درجة عالية من المتابعة والتنسيق لجهة وضع الأسس التشريعية والتنظيمية والفنية الحديثة والكفيلة بتحقيق الفاعلية والكفاءة والتطور المستقبلي لهذا القطاع على المدى المنظور وصولاً لإدارة مستدامة ومتكاملة للنفايات الصلبة ومن هنا أوصت الاستراتيجية مجلس الوزراء بإبقاء اللجنة التوجيهية كإطار مؤسسي للمتابعة والتنسيق لضمان تضافر جهود كافة الأطراف، بما في ذلك الجهات



الحكومية ذات الصلة، والقطاعين الخاص والأهلي، ناهيك عن ضرورات تنسيق وتفعيل برامج الجهات المانحة بالخصوص للنهوض بهذا القطاع وتحسين جودة الحياة للمواطن الفلسطيني، وهذا ما تحقق فعلاً، حيث صادق مجلس الوزراء بموجب قراره رقم 05/49/13 بتاريخ 2010/5/16 على وثيقة الاستراتيجية وأبقى على تشكيلة اللجنة التوجيهية مع تغير مسماهما ليصبح الفريق الوطني لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين.

2.1 المنهجية

تم وضع الاستراتيجية بعد مرورها بعدد من المراحل والخطوات التخطيطية تميزت بالمشاركة الواسعة والفاعلة للوزارات والمؤسسات الوطنية الشريكة بإدارة هذا القطاع ضمت كل من وزارة الحكم المحلي ووزارة الصحة وسلطة جودة ، إضافة إلى كل من وزارة الصناعة ووزارة الزراعة ووزارة التخطيط وسلطة المياه. وتتلخص هذه المراحل التي وردت تفصيلاً في وثيقة الإطار العام (ملحق 1) بما يلي:

المرحلة التحضيرية

1. إعداد وثيقة «الإطار العام لإعداد الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين»: تم إعداد هذه الوثيقة كمرجعية لإعداد الاستراتيجية الوطنية.
2. إعداد المبادئ السياسية الناظمة للاستراتيجية: أعدت وثيقة المبادئ السياسية بمشاركة الوزارات والسلطات الممثلة في الفريق الفني الذي انبثق عن اللجنة التوجيهية (ملحق رقم ١: وثيقة الإطار العام-ملحق د).
3. تشكيل مجموعات العمل: شملت المرحلة التحضيرية تشكيل ثلاثة مجموعات عمل رئيسة لمتابعة القضايا المؤسسية والفنية والمالية ذات الصلة بالقطاع، شارك فيها ممثلون عن الأطراف الرئيسية المذكورة، إضافة إلى ممثلين عن عدد من الأطراف الأخرى كمجالس الخدمات المشتركة والبلديات والمنظمات الأهلية والمؤسسات الأكاديمية وذلك بهدف توسيع نطاق المشاركة وتبادل المعلومات والخبرات.

مرحلة إعداد الاستراتيجية

1. تقييم الوضع الحالي وتحديد القضايا الرئيسية: انبثق عن هذه المرحلة تقرير «تقييم الوضع الحالي لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين» والذي حدد القضايا الرئيسية في ضوء ما ورد فيه من تقييم مفصل للجوانب المؤسسية، الفنية والمالية. واعتبر ذلك أحد المخرجات الرئيسية لهذه المرحلة (ملحق ٢: تقرير تقييم الوضع الحالي لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين).
2. تحديد الرؤيا والأهداف الاستراتيجية: تم تحديد الرؤيا والأهداف الرئيسية انطلاقاً من معطيات ونتائج تقييم الوضع الحالي والقضايا الرئيسية التي انبثقت عنه.
3. دراسة وتحليل البدائل الاستراتيجية وتحديد التوجهات السياسية: شملت هذه المرحلة إعداد دراسات تحليلية لبعض القضايا الهامة كدراسة تحديد بدائل التخلص الآمن من النفايات الصلبة في المكبات الصحية الإقليمية، التي تضمنت عددها وتوزيعها الجغرافي ونطاق خدماتها.
4. وضع السياسات والتدخلات الاستراتيجية: تم صياغة السياسات والتدخلات بناءً على معطيات المراحل السابقة، وباستناد لمخرجات العديد من لقاءات العمل والمشاورات التي شاركت فيها كافة الوزارات والمؤسسات المعنية.
5. وضع الصياغة النهائية للاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة: توجت المراحل السابقة بورشة عمل نهائية اعتمدت الأهداف والسياسات والتدخلات وحددت مهام الأطراف ذات الصلة والجهات الرئيسية المنفذة كخطوة فاصلة لإعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية وتلا ذلك وضع وتحرير الصياغة النهائية للاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة.

3.1 خلفية عامة عن قطاع النفايات الصلبة

تقدر كميات النفايات الصلبة المنتجة في الأرض الفلسطينية المحتلة وفق المعلومات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بحوالي (78,644) طناً شهرياً تشكل النفايات العضوية ما يقارب 80% منها. وقد قدرت كميات النفايات الصلبة المنزلية المنتجة يومياً وفق تقرير مسح البيئة المنزلية الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2009 بحوالي (2,321) طناً في اليوم (1,710 في الضفة الغربية و611 في قطاع غزة)، حيث قدر متوسط إنتاج الأسرة اليومي من النفايات الصلبة ما يقارب (3.5) كيلو غراماً (3.9 في الضفة الغربية و2.7 في قطاع غزة)، وبلغ متوسط إنتاج الفرد من النفايات الصلبة المنزلية حوالي (0.6) كيلو غراماً (0.7 في الضفة الغربية و0.4 في قطاع غزة)، وتتباين هذه التقديرات ما بين المدن والقرى والمخيمات، وما بين المدن ذاتها باختلاف مستوى المعيشة وأنماط الاستهلاك.

وبناءً على المعلومات المتوفرة عن مسح البيئة لمراكز الرعاية الصحية والمنشآت الاقتصادية الصادرة عن الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطينيين في نفس العام، فقد بلغت كميات النفايات الصلبة الناتجة عن المراكز الصحية تقريباً (1,202) طناً في الشهر (472 في الضفة الغربية و 730 في قطاع غزة) بينما بلغت تلك الناتجة عن المنشآت الاقتصادية ما يقارب (7,807) طناً شهرياً (6,308 في الضفة الغربية و 1,499 في قطاع غزة).

وتواجه مسألة تطبيق الإدارة السليمة والمتكاملة للنفايات الصلبة عوائق وتحديات متعددة على الأصعدة التشريعية والتنظيمية، الفنية، البيئية والمالية. ويزيد الوضع صعوبة عدم وجود بيانات إحصائية دقيقة عن كميات النفايات الصلبة المنتجة، وفقر المعلومات المتعلقة بأنواعها وتصنيفها وفق مصادر إنتاجها، وتباينها وفق المصادر والدراسات المختلفة، مما يشكل عقبة حقيقية في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات ذات الصلة بالقطاع.

وتضيف تعقيدات الوضع السياسي صعوبات وتحديات أخرى، تتمثل بمحدودية السيطرة على الأرض والموارد، وهو ما أعاق تنفيذ العديد من المشاريع والمرافق الإقليمية التطويرية لهذا القطاع وذلك في ظل السيطرة الإسرائيلية الكاملة على ما يعرف بمناطق "C". ويضاف إلى ذلك الممارسات الحالية للحكومة الإسرائيلية المتمثلة بتصريف نفاياتها بما فيها تلك الخطرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تترك أثراً سلبية خطيرة وغير معروفة على الصحة العامة والبيئة الفلسطينية، مشكلة بذلك انتهاكات صريحة لقانون البيئة الفلسطيني وخروقات خطيرة لإتفاقية أوسلو وميثاق بازل.

لقد أصبحت مسألة النفايات الصلبة تحتل أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، ليس فقط لانعكاساتها البيئية، وإنما لأهميتها وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية على السواء. وقد تداركت الحكومة الفلسطينية حجم المشكلة المتنامية للنفايات الصلبة، واستطاعت تحقيق عدد من الإنجازات للنهوض بهذا القطاع، رغم التحديات الكبيرة. وتمثلت هذه الإنجازات بإقرار عدد من القوانين كقانون رقم (1) بشأن الهيئات المحلية للعام 1997، وقانون البيئة رقم (7) للعام 1999، وقانون الصحة العامة للعام 2004 التي تعتبر أبرز القوانين ذات الصلة بإدارة النفايات الصلبة، إضافة إلى إقرار قوانين أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها كقانون الاستثمار وقانون المياه وقانون الزراعة وغيرها من القوانين ذات الصلة غير المباشرة بهذا القطاع فضلاً عن إعداد مسودات بعض الأنظمة كنظام إدارة النفايات الصلبة ونظام إدارة النفايات الطبية المعدية التي هي قيد الدراسة حالياً.

إن الإنجازات التي حُقِّقَت خلال السنوات الماضية بإنشاء عدد من المكبات الإقليمية الصحية (كمكب زهرة الفنجان ومكب أريحا في محافظتي جنين وأريحا على التوالي ومكب دير البلح الصحي بمحافظة دير البلح) قد ساهمت في الحد من الأضرار البيئية والصحية للمكبات العشوائية المنتشرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي توفير خدمات التخلص الآمن للنفايات الصلبة لعدد كبير من التجمعات العمرانية في عدد من المحافظات.

لقد لعبت العديد من المؤسسات الدولية المانحة منذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية دوراً كبيراً في تطوير قطاع النفايات الصلبة كالبנק الدولي والتعاون الفني الألماني (GTZ) والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) والاتحاد الأوروبي والحكومات الهولندية والإيطالية والإسبانية على سبيل المثال لا الحصر. وقد بلغ حجم التمويل المقدم من الجهات الخارجية الداعمة لقطاع النفايات الصلبة منذ العام 1994 حوالي (72,274) مليون دولاراً أمريكياً، أنفقت النسبة الكبرى منه على مشاريع البنية التحتية، وبالأخص مشاريع إنشاء المرافق الصحية الإقليمية للتخلص من النفايات الصلبة ومعدات جمع ونقل والتخلص من النفايات الصلبة (ملحق 2/ جزء التقييم المؤسسي).

وبرغم هذه الجهود المبذولة، التي تزامنت مع توسعة النطاق الجغرافي لخدمات جمع ونقل النفايات الصلبة التي تغطي ما يقارب (90%) من السكان، وتطبيق نماذج لمعالجة النفايات الطبية المعدية، ومبادرات التوعية المجتمعية وتوفير التدريب والتجهيزات الضرورية وغيرها، إلا أن غياب الرؤيا المتطورة والأجندة الوطنية الواضحة التي تستجيب للمتطلبات الحديثة لإدارة هذا القطاع، وعدم حداثة وكفاية التشريعات المتوارثة لسنوات طويلة من الاحتلال، ووجود بعض الثغرات في القوانين سارية المفعول، وما ارتبط بها من عدم وضوح في الإطار المؤسسي، وبروز بعض مناحي التعارض والازدواجية في مهام المؤسسات الوطنية المختصة، قد أثرت مجملها على توفر الأسس والمباديء الحديثة والمتكاملة لتطوير هذا القطاع في المدى

المنظور مما خلق فجوات في نظم إدارة النفايات الصلبة، وساهم في تجزئة الجهود المبذولة وازدواجيتها أحياناً، وفي تجزئة جهود التمويل إلى حد ما وانحصارها بمجالات محددة لعدم وضوح الأولويات التطويرية وتعدد قنوات التمويل.

إن هذا القصور في البيئة التنظيمية، إضافة لعدم كفاية الخطط الملائمة والتمويل اللازم لها خلال السنوات السابقة، قد حال دون تنفيذ الإجراءات المناسبة لإنشاء البنية التحتية والمرافق الكافية التي تستلزم استثمارات باهظة تتعدى قدرات الأطراف المسؤولة عن تقديم الخدمات وبالأخص الهيئات المحلية الأكثر فقراً للموارد والإمكانات، كما أن هذه العوامل لم تمكن الأطراف المعنية حتى من الاستخدام الأمثل لمواردها الشحيحة ولا من اتخاذ الإجراءات الفاعلة للحد من التأثيرات الصحية والبيئية السلبية.

وقد انعكس القصور الحالي على شمولية نظم إدارة النفايات الصلبة على كافة جوانب إدارة هذا القطاع كالتقليل من النفايات الصلبة ومعالجتها وتدويرها حيث بقيت الجهود المتصلة بهذه الجوانب في نطاق التجارب والمبادرات الفردية بغياب الإطار التنظيمي والسياساتي. وقد أدت الفجوات الحالية في نظم إدارة هذا القطاع إلى استخدام طرق وآليات للتعامل مع النفايات الصلبة تصنف على أنها من أكثر الطرق خطورة على البيئة والمواطنين، كاستخدام المكبات العشوائية، والحرق المكشوف للنفايات، وعدم اتباع المواصفات والإجراءات البيئية المناسبة وإجراءات السلامة في التعامل مع النفايات الصلبة وبالأخص النفايات الطبية المعدية والخطرة منها، مما جعل الكلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية هائلة فضلاً عن تأثيرها السلبي على المظهر الحضاري للبيئة العمرانية.

وبذا، أدير هذا الملف على مدى سنوات طويلة دون تحديد واضح للسياسات المناسبة المطلوبة ودون إيلاء الاهتمام الكافي بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والفنية والتشريعية ذات الصلة بالقطاع، وهو الأمر الذي سيكلف المجتمع في حالة استمراره أثماً باهظة، الأمر الذي حدا بالحكومة الفلسطينية إلى اعتبار هذا القطاع أحد القطاعات ذات الأولوية الوطنية.

2. المبادئ السياسية

شكلت المبادئ السياسية شواخص مرشدة لبناء الاستراتيجية ووفرت الأسس الناظمة لها وهي تعتبر مرجعاً يمكن للأطراف المختلفة المعنية الاسترشاد به والاحتكام إليه. وقد وردت هذه المبادئ بشكل مفصل في وثيقة المبادئ السياسية (ملحق 1: وثيقة الإطار العام - الملحق د) ويتلخص أهمها بما يلي:

- مبدأ استدامة إدارة النفايات الصلبة التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد وحماية البيئة.
- وضوح الأدوار والمسؤوليات والفصل ما بين المهام التنظيمية والرقابية وتلك التنفيذية.
- توفر المعلومات وسهولة وشفافية نقلها وتبادلها وإتاحتها للجميع.
- شفافية النظم المؤسسية الإدارية والمالية والرقابية.
- مبدأ الشراكة المبني على النزاهة ووضوح الأدوار ما بين الأطراف المختلفة.
- اعتبار الدور الهام للقطاع الخاص (الرسمي وغير الرسمي) والقطاع الأهلي.
- اعتبار الدور الحيوي للمجتمع المحلي وأهمية مشاركة المواطنين في إدارة النفايات الصلبة.
- الشفافية في التعامل مع شكاوى المواطنين.
- مبدأ "الملوث يدفع" و "المنتج يدفع".
- اعتبار مبدأ التمويل الذاتي وتوفير خدمات بتكاليف معقولة.
- مبدأ وفورات الحجم (Economy of Scale) في تخطيط وتطوير خدمات النفايات الصلبة.
- التدرج في تطبيق المبادرات والتقنيات والنماذج الجديدة بمجالات التقليل من النفايات الصلبة ومعالجتها وتدويرها.
- اعتماد الحوافز لتشجيع المبادرات والممارسات الناجحة.
- ملائمة التكنولوجيا والتجهيزات للظروف المحلية.
- العقوبات للجهات التي لا تلتزم بالأسس السليمة في التعامل مع النفايات الصلبة.

3. تقييم الوضع الحالي والقضايا الرئيسية



لقد دفع تقييم الوضع الحالي بعددٍ من القضايا الرئيسية إلى الواجهة ، بحيث يتعذر المضي قدماً دون التصدي لمعالجتها لأنها ببساطة تعكس الاشكالات والتحديات التي يواجهها قطاع النفايات الصلبة وبالتالي شكلت هذه القضايا التي تمحورت حول الجوانب المؤسسية والفنية والمالية والتي وردت تفصيلاً في ”تقرير تقييم الوضع الحالي لإدارة النفايات الصلبة“ (ملحق 2) المدخلات المناسبة لتحديد الأهداف الاستراتيجية:

1.3 القضايا المؤسسية والتنظيمية

- **عدم كفاية وحداثة الإطار القانوني الناظم لقطاع إدارة النفايات الصلبة**

لا تشكل التشريعات الحالية ذات الصلة الإطار القانوني الكافي لتغطية كافة جوانب إدارة قطاع النفايات الصلبة من منظور حديث وعصري كما أن بعض الأحكام القانونية المتصلة بذلك تتسم بعدم الوضوح والتعارض الجزئي أحياناً.

إضافة إلى أن أي محاولة مفترضة لتنفيذ غالبية هذه التشريعات ستعثر في الوقت الراهن بسبب غياب اللوائح التنفيذية ذات العلاقة، ولعدم وضوح وسائل الإنفاذ الفاعلة التي لا تقل أهميتها عن أهمية التشريعات ذاتها. إن القصور في الإطار التشريعي الحالي أدى إلى خلق إشكالات وثغرات في إدارة هذا القطاع (ملحق 2/ جزء التقييم المؤسسي).
- **الحاجة إلى تطوير المعايير والمقاييس ومواصفات الضرورية لمختلف مراحل إدارة النفايات الصلبة**

يفتقر الواقع الحالي وبشكل كبير إلى توفر المعايير والمواصفات الفلسطينية الضرورية لتحقيق الإدارة السليمة والفاعلة للنفايات الصلبة. فعلى سبيل المثال لا يوجد معايير ومواصفات فلسطينية لتحديد مواقع وتصميم وتشغيل المكبات الصحية التي تتبع حالياً مواصفات ومعايير الجهات الممولة لهذه المرافق. كما لا تتوفر معايير ومواصفات للتعامل مع النفايات الخاصة والطبية والخطرة، ولا بالنظم الفنية الخاصة بالجمع والنقل ناهيك عن تلك المتعلقة بمحطات الترحيل والمعالجة والتدوير وغيرها. إن تطوير المعايير والمواصفات الفلسطينية بالاستفادة من المعايير والمواصفات في الدول الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني يعتبر أساسياً لتحقيق المهنية والفاعلية والكفاءة من الجانب الأول، وللحفاظ على البيئة وضمان السلامة والصحة العامة من الجانب الثاني.
- **عدم وضوح الإطار المؤسسي العام لإدارة النفايات الصلبة والتداخل والتعارض الجزئي في الأدوار والصلاحيات**

تأثر الإطار التنظيمي المؤسسي لإدارة النفايات الصلبة على المستوى الوطني بالتغيرات التنظيمية التي لا زال يشهدها الإطار المؤسسي العام للحكومة الفلسطينية. إن الأدوار الرئيسية لإدارة النفايات الصلبة على المستوى الوطني موزعة بين ثلاثة مؤسسات رئيسة وهي وزارة الحكم المحلي ووزارة الصحة وسلطة جودة البيئة، إضافة إلى عدد من المؤسسات الشريكة الأخرى ذات العلاقة كوزارة الزراعة ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية ووزارة الإقتصاد الوطني وسلطة المياه. أما على المستوى الإقليمي والمحلي فإن مجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة والهيئات المحلية هي الجهات المسؤولة بشكل مباشر عن إدارة وتوفير خدمات النفايات الصلبة.

إن عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات ووجود بعض الازدواجية والتعارض في الواقع العملي للمؤسسات الوطنية النابع من عدم وضوح الإطار التشريعي، ومن التباين في تفسير المؤسسات لمهامها المتصلة بهذا القطاع قد أثر على تكاملية العلاقات الوظيفية، وعلى تحقيق التنسيق الفاعل، ما يقتضي مراجعة الترتيبات المؤسسية للحد من ازدواجية الجهود وإهدار الموارد والوصول إلى إدارة أفضل لقطاع النفايات الصلبة (ملحق 2/ جزء التقييم المؤسسي).

- **عدم كفاية القدرات المادية والبشرية والتنظيمية للمؤسسات ذات العلاقة بقطاع إدارة النفايات الصلبة**
يشير الواقع الحالي إلى عدم كفاية القدرات المؤسسية (البشرية والمالية والتجهيزات) وبالأخص على المستويين الوطني والمحلي، وبشكل خاص على مستوى مجالس الخدمات المشتركة الصغيرة. إن إدارة النفايات الصلبة تتطلب توفر القدرات والإمكانات والخبرات المؤسسية الكافية لمواكبة التطورات الحديثة لهذا القطاع، خاصة في نظم كان التعامل معها محدوداً كالتخلص الآمن من النفايات الصحية ونظم الترحيل، إضافة إلى ضرورة توفر الخبرات والإمكانات لإدارة النظم الأخرى التي هي في مرحلة التشكل والتطور كفرز النفايات معالجتها وتدويرها والتعامل مع النفايات الخطرة والنفايات الطبية وغيرها. إن من شأن هذه المحددات أن تؤثر على أداء المؤسسات ذات الصلة بالقطاع لمهامها، كما من شأنها أن تقوض مستقبلاً أية جهود لتطوير إدارة قطاع النفايات الصلبة إن لم يتم تداركها.
- **غياب المنظومة المتكاملة لتوثيق المعلومات وتحليلها وعدم كفاية نظم المتابعة والرقابة**
برغم توفر كمية لا بأس بها من المعلومات والبيانات المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة التي تتميز بالتنوع والتناقض وفق المصادر المختلفة، إلا أن غياب منظومة المعلومات الموحدة والمتكاملة لإدارة النفايات الصلبة على المستوى الوطني، وعدم شمولية ودقة البيانات الحالية المتعلقة بكميات النفايات وتصنيفها وأنواعها وتأثيراتها، والمعلومات الأخرى المتعلقة بمستوى خبرات وأعداد العاملين في إدارة النفايات الصلبة والتجهيزات ذات العلاقة وغيرها قد حال دون توفر المدخلات الأساسية للتخطيط السليم ولصناعة القرار والرقابة.
كما أن ضعف العمليات الرقابية وعدم تطوير مؤشرات للمتابعة والتقييم وغياب النظم والإجراءات المأسسة لا يتيح بأي شكل من الأشكال إحكام عمليات الرقابة الفنية والبيئية والمالية على أنشطة النفايات الصلبة. وقد استطاعت مجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة على مستوى المحافظات تطوير نظم للرقابة والمتابعة يمكن البناء عليها وإن كانت بحاجة إلى تعزيز.
- **مشاركة محدودة للقطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة**
من الواضح أن مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة ما زالت محدودة النطاق نوعاً ما، وتتمثل غالباً بعمليات الترحيل من محطات ترحيل النفايات الصلبة إلى المكبات الصحية، وكذلك في بعض أنشطة التدوير وعمليات الصيانة في بعض المناطق، وبمشاركة القطاع غير الرسمي في عمليات الجمع الأولي للنفايات الصلبة في التجمعات العمرانية الصغيرة، وبعمليات جمع وفرز النفايات الصلبة القابلة لإعادة الاستخدام والتدوير والتي تعتبر جديرة بالاهتمام.
ومع هذا، هناك مؤشرات على ازدياد اهتمام القطاع الخاص بمشاريع الفرز والتدوير في الفترة الأخيرة وهو الأمر الذي يجب تشجيعه وتوظيفه واستثماره، رغم عدم توفر البيئة التمكينية ونظم الحوافز، ومحدودية التجارب والخبرات المحلية على مستوى القطاع الخاص ذاته والذي لم يتمكن لحالته هذه من المشاركة الفاعلة والكافية في إدارة النفايات الصلبة (ملحق 2/ جزء التقييم المؤسسي).
- **عدم كفاية الوعي المجتمعي بقضايا إدارة النفايات الصلبة وضعف آليات المشاركة**



يعتبر دور المجتمع المحلي (المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني) هاماً وله تأثير مباشر على نجاح أو فشل أي نظام يطرح لإدارة النفايات الصلبة. ورغم أن بعض الدراسات قد أشارت إلى توفر الوعي العام النسبي بقضايا النفايات الصلبة لدى المواطنين، إلا أن هناك العديد من السلوكيات والمظاهر السلبية التي لها انعكاساتها على البيئة والصحة العامة وعلى المظهر الحضاري للفلسطينيين.

وقد برزت في السنوات الأخيرة توجهات ومبادرات لتعزيز وزيادة الوعي بقضايا إدارة النفايات الصلبة، انبثق عنها بعض البرامج والأنشطة التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والهيئات المختصة الأخرى كاليئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، إلا أنه لا زال هناك حاجة لتعميق هذا الوعي وتطويره إلى سلوكيات ايجابية تستثمر في دعم الإدارة السليمة لقطاع النفايات الصلبة، إضافة إلى الحاجة لتعزيز منهجيات وآليات مشاركة أفراد وشرائح المجتمع في إدارة النفايات الصلبة.

2.3 القضايا الفنية

• ضرورة رفع كفاءة ونجاعة عمليات جمع ونقل النفايات الصلبة



تغطي خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة حوالي (90%) من المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتفاوت نجاعة هذه الخدمات من هيئة محلية إلى أخرى. إن عوامل فقر الإمكانيات المالية والبشرية للهيئات المحلية (خاصة على مستوى الهيئات المحلية الصغيرة) وضعف نسبة تحصيل رسوم خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة أدت إلى تغطية نفقات هذه الخدمة من إيرادات أبواب أخرى قد تكون ضرورية في الموازنة، وبالتالي نشأ وضع جعل من الصعب على الهيئات المحلية توفير هذه الخدمات بجودة عالية

لمواطنيها. وتتم عمليات جمع ونقل النفايات الصلبة بغياب المعايير والمواصفات الملائمة للتجهيزات وآليات الجمع والنقل التي لا تتلاءم في بعض الأحيان مع مواصفات وأنواع الحاويات المستخدمة، كما أن هذه العمليات لا تستند في غالبية الهيئات المحلية، بما في ذلك البلديات الكبيرة على التخطيط المبني على أسس سليمة لتوزيع الحاويات ولتحديد مسارات الجمع، كما أنها لا تعتمد على دراسة وتحليل البدائل التقنية المتاحة واختيار الناجعة منها.

إن هذه الأسباب إضافة إلى استخدام بعض الهيئات المحلية لتجهيزات وآليات قديمة وغياب الصيانة الوقائية وضعف النظم الرقابية على الفاعلية والكفاءة، قد أثرت على فاعلية جمع ونقل النفايات وعلى التكلفة التي باتت تفوق قدرة هذه الهيئات وتستنزف ميزانياتها. وبالمقابل فقد استطاعت بعض مجالس الخدمات المشتركة توفير خدمات مماثلة بفاعلية وكفاءة أكبر استناداً إلى مبدأ ”وفورات الحجم“ مقارنة بالخدمات المقدمة من قبل الهيئات المحلية (ملحق 2/ جزء التقييم الفني).

• إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية لما لها من آثار بيئية وصحية خطيرة



لقد تزامن إغلاق عدد من المكبات العشوائية مع إنشاء مكبات صحية إقليمية للتخلص الآمن من النفايات الصلبة، إلا أن تقديرات الدراسات الميدانية لازالت تشير لوجود عدد كبير من المكبات العشوائية بلغت ما يقارب 147 مكباً عشوائياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تشكل خطراً جسيماً على البيئة والمواطن الفلسطيني. وبرغم الأهمية القصوى لهذه المسألة، إلا أن معالجة هذه القضية تحتاج إلى وضع الأسس السليمة وإلى جهد ووقت وتمويل كافٍ يفوق قدرات الهيئات المحلية المسؤولة عن إزالتها وفق الأحكام القانونية المعمول بها.

• محدودية المبادرات والخبرات بمجال تقليل كميات النفايات الصلبة المنتجة وفي تدويرها وإعادة استخدام ما أمكن منها هناك غياب واضح لمسألة تقليل النفايات الصلبة من المصدر التي تعتبر حيوية لتقليل كميات النفايات المنتجة وللحد من التلوث. ولا تزال الخبرات في مجال التقليل من النفايات الصلبة وتدويرها محدودة وتقتصر على بعض التجارب لخفض إنتاج النفايات الصلبة في الأراضي الفلسطينية وعلى الممارسات الفردية في القطاع المنزلي المرتبطة بمستوى الوعي البيئي لدى الأسر الفلسطينية، إضافة لعدد من التجارب لبعض المؤسسات التي اتبعت سياسات فصل وخفض إنتاج النفايات بما يؤهلها للحصول على شهادة (ISO-14001).

وبالمقابل هناك بعض النماذج والتجارب الناجحة لإعادة الاستخدام والتدوير إلا أنها لم تعمم بشكل كافٍ لتكرارها والبناء عليها. إن مسألة تقليل النفايات الصلبة وفرزها وتدويرها يحتاج إلى وضع سياسات وطنية تعنى بتوعية المجتمع بهذه الجوانب وبتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بعمليات الفرز والتدوير التي تساهم بشكل كبير في خفض كميات النفايات المنتجة (ملحق 2/ جزء التقييم الفني).

• الحاجة إلى تطوير إدارة النفايات الطبية

يشير الواقع الحالي إلى وجود أعداد كبيرة من المراكز الصحية التي يتولد عنها ما يقارب (1,202) طناً من النفايات شهرياً وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2009 (ملحق 2/ جزء التقييم الفني). وعلى الرغم من التزام بعض المؤسسات الطبية بفصل النفايات الطبية عن النفايات الأخرى الناتجة عنها داخل هذه المؤسسات، إلا أن هذه النفايات تُجمع غالباً مع النفايات البلدية وتمتزج بها ما يؤدي إلى مشاكل صحية وبيئية خطيرة في ظل غياب الآليات السليمة لجمع ومعالجة والتخلص من هذا النوع من النفايات. وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على ضرورة استمرار الجهود لتطوير الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي الخاص بالنفايات الطبية وتطوير الخيارات الفنية الملائمة لجمعها ومعالجتها وللتخلص منها اعتماداً على المشاريع التجريبية الريادية التي تقوم بها وزارة الصحة بهذا المجال في مدينتي رام الله وغزة.

• ضرورة توفر الآليات المناسبة لجمع والتعامل مع النفايات الخاصة



تتنوع النفايات الخاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة ما بين نفايات البناء والهدم، وإطارات المركبات ونفايات المسالخ، وهياكل السيارات وغيرها مع عدم وجود إحصاءات دقيقة لكمياتها. وتقدر نفايات الهدم في قطاع غزة بعد الحرب الأخيرة بين مليون ونصف و مليونين طن. ولا يتوفر حالياً مواصفات وتعليمات وآليات للتعامل مع الأنواع المختلفة للنفايات الخاصة بطرق فاعلة آمنة حيث ينتهي بها المطاف إما في مكبات

النفايات الصلبة أو على جوانب الطرقات النائية (كما هي الحال في نفايات الردم والبناء)، كما لا تتوفر سياسات وطنية تحدد البدائل الأنسب للتعامل معها لإعادة استخدامها وتدويرها علماً بأن معظم هذه النفايات قابلة للتدوير.

• فقر الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي والفني للتعامل مع النفايات الخطرة

يشير تقييم الوضع الحالي إلى عدم توفر الإحصاءات الدقيقة لأنواع وكميات المواد والنفايات الصلبة الخطرة المتواجدة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. إن عدم إسناد مهام النفايات الخطرة في القوانين الحالية لأي من المؤسسات الوطنية، وغياب التعريف المحدد لهذه النفايات، ومعايير ومواصفات وطرق التعامل معها يزيد من صعوبة معرفة حجمها وأنواعها والرقابة عليها وعلى تأثيراتها البيئية والصحية.

- محدودية الأسس والتجارب لتقليل انبعاث الغازات من المكبات الصحية أو لإعادة تدويرها من أجل تقليص أثرها على الاحتباس الحراري العالمي وللاستفادة تبعاً لذلك من آليات تجارة الكربون



إن التجارب الفلسطينية الحالية في مجال تقليل الغازات المنبعثة عن أنشطة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها لا زالت محدودة. ومن المعروف أن الغازات المنبعثة من أنشطة النفايات الصلبة تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري، وبالأخص انبعاث غاز الميثان المتولد عن مكبات النفايات الصحية. إن آلية التنمية النظيفة (Clean Development Mechanism-CDM)، التي انبثقت عن بروتوكول كيوتو تتيح لمشاريع الحد من الانبعاث في الدول النامية الحصول على

اعتمادات مصدقة، يمكن تداولها وبيعها لاستخدامها من قبل الدول الصناعية، لتلبية جزء من أهداف الحد من الانبعاث بموجب البروتوكول المذكور.

ولا توجد حالياً مؤسسة فلسطينية محددة لمتابعة هذه المسألة الجديرة بالاهتمام، علماً بأنه يجب البحث في الآليات التي يمكن من خلالها مشاركة الفلسطينيين في هذه الآلية حيث أن السلطة الوطنية ليست ضمن لائحة الدول المدرجة في هذا البروتوكول.

3.3 القضايا المالية

- الاعتماد بشكل كبير على التمويل الخارجي لتغطية التكاليف الاستثمارية وتعدد القنوات التمويلية يعتبر توفر التمويل متطلباً أساسياً لتنفيذ مشاريع إدارة النفايات الصلبة وبالأخص تلك التي تتطلب استثمارات باهظة. ومن الناحية العملية، فإن المستويات المحلية والإقليمية والوطنية غير قادرة على توفير تمويل استثمارات النفايات الصلبة ذاتياً لشح مواردها المالية مما جعل الفلسطينيين يعتمدون في توفير تمويل رأس المال الاستثماري (خاصة للمشاريع الإقليمية) على دعم الجهات الدولية المانحة المعنية والداعمة لهذا القطاع. ويشير الوضع الحالي إلى ضعف نسبة تحصيل رسوم خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة من قبل الهيئات المحلية وإلى أن قيم الرسوم التي يتم جمعها في بعض البلديات تغطي فقط ما يقارب 25 - 30% من الكلفة التشغيلية وأنه حتى في حال جمع 100% من الرسوم فإنها لا تغطي أكثر من 70% من هذه التكاليف.

إن من أهم المسائل المرتبطة بدور الجهات المانحة تتعلق بتوفر آليات تنسيق التمويل الفاعل، وتوحيد قنواته لضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وعدم ازدواجية الأنشطة، وتخصيص هذه الموارد بما يتوافق مع احتياجات وأولويات إدارة هذا القطاع. إن القضية الجوهرية هنا تتعلق بضرورة البحث عن آليات تمويل بديلة تعتمد التمويل الذاتي كأساس لها لضمان استدامة الخدمات، خاصة وأن التمويل الخارجي لهذا القطاع لا يمكن أن يستمر إلى الأبد (ملحق 2/ جزء التقييم المؤسسي).

- فقر النظم المحاسبية وعدم ملاءمتها لتوفير المعلومات المالية الضرورية لتحقيق الإدارة الناجعة من الصعب الوصول على مستوى الهيئات المحلية إلى قيم معقولة لتحديد تكاليف الخدمات التي تقدمها بما يمكن الاسترشاد بها أو الاعتماد عليها في قياس كفاءة استخدام الموارد، وفي وضع الخطط المالية المستقبلية وذلك بسبب القصور في النظم المحاسبية والمالية المستخدمة في غالبية هذه الهيئات. ففي حين تستطيع مجالس الخدمات المشتركة حصر جميع بنود التكاليف الخاصة بما يتعلق بوظيفتها وذلك لقلة عدد مراكز التكلفة، لا تستطيع الهيئات المحلية القيام بذلك لكثرة وظائفها، وللتعقيدات والتفصيلات التي تتعامل معها في أمورها المالية، إضافة إلى تعدد مراكز التكلفة الرئيسية والفرعية فيها. وقد قامت بعض الهيئات المحلية بتطوير وتحديث برامجها وأنظمتها المحاسبية المحوسبة

لتنماشى مع احتياجاتها، إلا أنها ما زالت تعاني عدد من الإشكالات رغم التطور الحاصل، وما زالت غالبية الهيئات المحلية تنقصر إلى توفر الأنظمة المحاسبية المناسبة وإلى الإدارة المالية الناجعة (ملحق 2/ جزء التقييم المالي).

• عدم استرداد التكلفة يشكل تحدياً جدياً للهيئات المحلية ويهدد استدامة الخدمات

تتأذى الهيئات المحلية من معضلة حقيقية تتمثل في حجم استرداد تكلفة إدارة النفايات الصلبة بسبب ضعف نظام الجباية من حيث تحديد قيمة الرسوم وكفايتها وآليات جمعها من جهة، وعدم التزام المواطنين بتسديد رسوم النفايات من جهة أخرى. وتشير الدراسات الميدانية لبعض الهيئات المحلية إلى تدني نسبة الجباية مقارنة بالتكلفة حتى في بعض البلديات الكبيرة التي تقل عن ربع التكلفة التشغيلية على سبيل المثال. كما أن بعض الدراسات قد أشارت إلى أنه لا يمكن للهيئات المحلية تغطية التكلفة حتى في حال جمع 100% من الرسوم المفروضة على المواطنين وذلك لإن تحديد قيم الرسوم لا تستند على قيم التكلفة التشغيلية والكلية وعلى معلومات دقيقة للسكان والمساكن والمنشآت.

وقد أثبتت تجارب مجالس الخدمات المشتركة كفاءة في استرداد التكلفة وفي عمليات الجباية، واستطاعت بعض هذه المجالس (مجلس الخدمات المشترك في محافظة جنين ومجلس الخدمات المشترك في أريحا) تطوير نظم جباية سمحت باسترداد ما يقارب 100% من تكلفة جمع ونقل والتخلص الصحي من النفايات الصلبة، ما يستدعي البناء على هذه التجارب وتعميمها.

4. الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة

1.4 الرؤية

“إدارة متكاملة ومستدامة للنفايات الصلبة تساهم في تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني”

تعتبر الرؤية التطويرية لهذا القطاع عن أهمية تطوير الأسس الكفيلة بتمهيد الطريق أمام الفلسطينيين لتطبيق المنظومة المتكاملة لإدارة هذا القطاع بما يشمل تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية ما أمكن، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد بهدف تحسين جودة الحياة للمواطن الفلسطيني. وتسعى الحكومة الوطنية الفلسطينية من خلال هذه الرؤية إلى تعظيم الفرص للنهوض بقطاع النفايات الصلبة خلال السنوات الخمس القادمة في ثلاثة مجالات رئيسة تمثلت بوضع الأسس الحديثة والسليمة للإطار التشريعي والتنظيمي المؤسسي، وبتقليل الأثر السلبي على البيئة والصحة العامة، وبتحسين كفاءة وفعالية الخدمات.

2.4 الأهداف الاستراتيجية

لتحقيق هذه الرؤية، واستناداً إلى تحليل الوضع القائم وما أفرزه من قضايا رئيسة تمحورت حول الجوانب المؤسسية والفنية والمالية حددت الاستراتيجية ثمانية أهداف كما يلي:

الهدف الأول: إطار قانوني وتنظيمي/ مؤسسي فاعل لإدارة النفايات الصلبة.

الهدف الثاني: مؤسسات قوية وقادرة على القيام بمهامها.

الهدف الثالث: إدارة فاعلة وأمنة بيئياً لخدمات النفايات الصلبة.

الهدف الرابع: الاستدامة والكفاءة المالية لخدمات وأنشطة إدارة النفايات الصلبة.

الهدف الخامس: آليات وأسس ملائمة للتعامل مع النفايات الخطرة والطبية والخاصة.

الهدف السادس: زيادة مشاركة القطاع الخاص.

الهدف السابع: مجتمع أكثر وعياً ومشاركة.

الهدف الثامن: نظم فاعلة للمعلومات والرقابة.

3.4 السياسات القطاعية لإدارة النفايات الصلبة

لقد وظفت الاستراتيجية نهجاً متعدد الجوانب لتحديد التوجهات السياساتية التي انعكست على صياغة السياسات التطويرية التي من شأنها جسر ومعالجة الفجوة ما بين المعطيات القائمة والمتطلبات التطويرية لهذا القطاع، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار صعوبة تطبيق الإدارة المتكاملة والمستدامة للنفايات الصلبة بشكل شمولي في السنوات الخمس القادمة بسبب أن هذه الفترة ستجعل منظومة إدارة هذا القطاع قيد التشكل والاكتمال، وباعتبار هذه المحددات برزت بعض التوجهات السياساتية المبنية على معطيات الواقع الحالي، وأخرى مبنية على الحاجة لوضع الأسس اللازمة للتطور المحلي والمستقبلي لهذا القطاع. وبالتالي، فقد استندت بعض السياسات الستة عشر الموضحة في هذا الجزء من الاستراتيجية على إيجاد حلول للقضايا الملحة القائمة وتطوير النظم الحالية، في حين طرحت أخرى تطوير الأسس والمتطلبات الضرورية غير المتوفرة حالياً لتحقيق الإدارة المستدامة والمتكاملة للنفايات الصلبة بما يتلاءم مع الفترة الزمنية المتاحة لتنفيذ الاستراتيجية، وتوفير الفرص لتطبيق نماذج تجريبية تعزز ممارسات عملية يمكن توظيف نتائجها والبناء عليها.

الهدف الاستراتيجي الأول: إطار قانوني وتنظيمي / مؤسسي فاعل لإدارة النفايات الصلبة

السياسة (1): تطوير وتحديث الإطار التشريعي لدعم الإدارة المتكاملة للنفايات

تحتاج إدارة النفايات الصلبة إلى إطار تشريعي متكامل وحديث ومناسب، يوفر السند القانوني للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة من منظور حديث ويأخذ بعين الاعتبار هرمية إدارة النفايات الصلبة من المهد إلى اللحد، وقضايا إشراك المجتمع المحلي والقطاعين الخاص والأهلي، ويعتمد مبدأي «الملوث يدفع» و«المنتج يدفع»، ويحدد أحكام العقوبات، ويحدد الإطار التخطيطي لإدارة النفايات الصلبة، بما في ذلك هرمية الخطط، وإجراءات إعدادها وإقرارها، والعلاقات ما بين المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. إن تطوير الإطار التشريعي للنفايات الصلبة يجب أن يتسجم مع القوانين والتشريعات الفلسطينية ذات الصلة، ويتضمن تطوير اللوائح التنفيذية اللازمة وتفعيل آليات إنفاذها، ويأخذ بعين الاعتبار ما نصت عليه القوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية بما يتلاءم مع الوضع الفلسطيني.

السياسة (2): تقوية الإطار التنظيمي للمؤسسات الوطنية وتعزيز أدوارها التكاملية بمجال إدارة النفايات الصلبة

تستند هذه السياسة على تقوية أسس البناء المؤسسي بتحديد الترتيبات المؤسسية الأمثل لإدارة النفايات الصلبة، التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تكاملية العلاقات الوظيفية بتحديد أدوار ومسؤوليات ومهام واضحة لكافة المؤسسات الوطنية ذات العلاقة، وبما يكرس العمل التعاوني المشترك وآليات التنسيق الفاعلة، وبما يضمن إزالة أسباب التعارضات والإزدواجية في المهام والمسؤوليات، بما من شأنه أن يقلل من تجزئة الجهود المبذولة، وهدر الموارد، وتعزيز الشفافية والمساءلة للوصول إلى إدارة أفضل أكثر فاعلية وكفاءة للنفايات الصلبة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: مؤسسات قوية وقادرة على القيام بمهامها

السياسة (3): بناء نهج مؤسسي منسق وشامل ومستدام لتعزيز بناء القدرات والخبرات المؤسسية بمجال إدارة النفايات الصلبة

إن هذه السياسة تؤكد على المفهوم الواسع لبناء القدرات الذي يشمل تنسيق وتبادل الخبرات المحلية والإقليمية والعالمية، وتوثيق ونشر الممارسات العملية الناجحة، والبحث والتطوير، والتشبيك مع المؤسسات العاملة بهذا المجال، وبناء الشراكات، إضافة إلى النهج التقليدي المعتمد على توفير البرامج التدريبية. إن استدامة عملية بناء القدرات المؤسسية تشكل مطلباً أساسياً ومحوراً هاماً لتحقيق الإدارة الفاعلة والكفوءة للنفايات الصلبة، على أن تركز على التقييم المنهجي والمستمر لتحديد احتياجات وأولويات بناء قدرات الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع، واحتياجات الوزارات المختلفة من التجهيزات والمعدات التي تمكنها من أداء المهام المناطة بها.

الهدف الاستراتيجي الثالث: إدارة فاعلة وآمنة بيئاً لخدمات النفايات الصلبة

السياسة (4): تطوير نظم لإدارة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة لتحسين فاعلية وجودة الخدمات وتوفيرها لكافة المواطنين



من أجل تطوير وضمان استدامة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة، لا بد من اختيار الحلول التقنية والتنظيمية الأنسب، والأخذ بعين الاعتبار توظيف الاستخدامات التكنولوجية الملائمة للأوضاع المحلية، وعلاقتها بالتكلفة، بما يضمن ترشيد الموارد وتحقيق الفاعلية والكفاءة في الأداء، وتوفير الخدمات لكافة المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. إن الحلول الإقليمية المبنية على مبدأ «وفورات الحجم» (Economy of Scale) والتي أثبتت نجاعتها يجب تشجيعها وتعميمها ما أمكن.

السياسة (5): التخلص الآمن والفعال والكفؤ من النفايات الصلبة في مكبات صحية إقليمية كافية تخدم كافة التجمعات العمرانية



نظراً لأهمية قضية التخلص من النفايات الصلبة في المرحلة الحالية، وضعت الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة حلولاً استراتيجية مرحلية في زمن الخطة للتخلص الآمن من النفايات الصلبة لضمان الحد من التأثيرات البيئية والصحية السلبية الناتجة عن الممارسات الحالية بالتخلص من النفايات الصلبة في المكبات العشوائية، محددة الحاجة إلى أربع مكبات صحية إقليمية في الضفة الغربية، منها مكب زهرة الفنجان القائم، والمكبين الصحيين المخطط لهما في محافظتي رام والبيرة

والخليل (مكب رامون والمنيا على التوالي)، يضاف إليها مكب جديد في محافظة القدس يُحدد وفق خطط ودراسات مفصلة. أما في قطاع غزة، فتطرح الاستراتيجية ضرورة القصوى لتطوير مكب صحي على الأقل في قطاع غزة وفق ما ستحدده الدراسات الخاصة بذلك التي يجب أن تتم في المراحل المتقدمة لتنفيذ الخطة، وذلك لتجنب المخاطر المترتبة عن قرب انتهاء العمر التشغيلي للمكبات الصحية الحالية وعدم توفر البدائل المناسبة. وبهدف توفير الخدمة لكافة المواطنين، وضعت الاستراتيجية حلولاً مرحلية تتضمن توسعة نطاق المكبات القائمة والمخطط لها حالياً، لتخدم مناطق جغرافية أخرى غير مشمولة بخدمات التخلص الصحي والآمن من النفايات الصلبة.

إن إنشاء المكبات الصحية الإقليمية يحتاج إلى دعم من المؤسسات الوطنية من حيث العمل المتواصل والجاد مع الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، وتوعية الجمهور لنقتهم أهمية إنشاء مكبات صحية إقليمية، وتقبلهم لإنشائها في المواقع المحددة لها، والتأكد من توفر التمويل اللازم الذي يجب أن يشمل تكاليف إغلاق المكبات بعد انتهاء عمرها التشغيلي، كما أن إقامة هذه المكبات يجب أن يتزامن مع إقامة محطات الترحيل ومحطات المعالجة اللازمة في حال كان لها جدوى.

السياسة (6): تشجيع خفض كميات النفايات الصلبة المعدة للتخلص النهائي في المكبات الصحية الإقليمية

تعتبر الاستراتيجية مسألة التقليل من النفايات الصلبة من إحدى القضايا الاستراتيجية الهامة لما لها من تأثير في حماية البيئة وفي خفض كميات النفايات الصلبة الواردة للمكبات الصحية وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في إطالة العمر التشغيلي لمرافق النفايات الصحية الإقليمية، ويساعد في تجنب المعوقات المترتبة عن شح الأراضي المتاحة.

إن تطوير وتطبيق نظم التقليل من النفايات الصلبة يحتاج إلى توفر المعلومات والدراسات البحثية التي تحدد سياسات وأدوات التطبيق، وإلى الوعي الكافي لدى الأفراد والمؤسسات بما فيها الصناعية والتجارية. وقد تبنت الاستراتيجية تطبيق عدد من النماذج ذات الأثر العملي لخفض كميات النفايات الواردة للمكبات بتشجيع عمليات فرز النفايات القابلة لإعادة الاستخدام والتدوير بمشاركة القطاع الخاص، إضافة إلى تطبيق نماذج للإنتاج النظيف في القطاع الصناعي تركز على توفر الحوافز الضرورية لتشجيع التوسع في تطبيق ممارسات مماثلة.

السياسة (7): منع استخدام مكبات النفايات العشوائية وإغلاقها و/أو إعادة تأهيل مواقعها تدريجياً للحد من أثارها السلبية على الصحة والبيئة



يجب أن يستند إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية إلى المعلومات والبيانات الدقيقة والأسس والمعايير الواضحة لتقييم الآثار البيئية والصحية لها ولتصنيفها وفق درجة التأثير من أجل تحديد أولويات إغلاقها و/أو إعادة تأهيلها. إن ذلك يستلزم توثيق كافة البيانات المتعلقة بالمكبات العشوائية من حيث عددها ومواقعها والبيانات المتعلقة بالنفايات الصلبة في هذه المكبات وتأثيراتها في سجلات خاصة.

إن إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية يجب أن يستند إلى إجراءات ومعايير واضحة لمتابعة إغلاق و/أو إعادة تأهيل المكبات العشوائية ولكيفية التعامل مع الأرض التي كانت واقعة عليها عند الرغبة في استخدامها لغرض آخر كما يتوجب تحديد الإجراءات والعقوبات التي يجب أن تتخذ بحق مستحدثي أية مكبات عشوائية جديدة.

ونظراً للعدد المرتفع لهذه المكبات في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن إغلاقها و/أو إعادة تأهيل مواقعها يتطلب جهوداً كبيرة وتمويل ضخماً وهو الأمر الذي يعني بأن هذه الجهود ستتعدى النطاق الزمني للاستراتيجية الوطنية والقدرات المتوفرة، وعليه، فإن التوجهات السياسية ركزت على الحد من تأثيراتها السلبية ما أمكن بمنع استخدامها و/أو إغلاقها التدريجي، بما يتواءم مع جاهزية المكبات الصحية الإقليمية للتشغيل في تلك المناطق لضمان توفر حلولاً للتخلص من النفايات الصلبة.

إن إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع هذه المكبات يقتضي ضرورة التعاون المشترك والوثيق ما بين الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، وتوفر القدرات والخبرات الكافية، يضاف إلى ذلك ضرورة تحديد آليات التمويل الملائمة لدعم الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة في عمليات الإغلاق و/أو إعادة التأهيل.

السياسة (8): تقليل انبعاث غازات الدفيئة الناتجة عن أنشطة النفايات الصلبة للحد من تأثيرها على التغير في المناخ
تتطلب الإدارة المستدامة والمتكاملة للنفايات الصلبة التقليل من المخاطر البيئية الناجمة عن انبعاث الغازات من أنشطة النفايات الصلبة، إن محدودية الأسس والتجارب بمجال تقليل انبعاث غازات الدفيئة استلزم تطوير سياسات مبنية على إيجاد الفرص للمشاركة الفلسطينية بألية الإنتاج النظيف وفق بروتوكول كيوتو، وتوفير المعايير والموصفات التي تدعم تطبيق هذه الآلية في بعض المكبات الصحية.

الهدف الاستراتيجي الرابع: الاستدامة والكفاءة المالية لخدمات وأنشطة إدارة النفايات الصلبة

السياسة (9): تقليل تكلفة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة

تتضمن هذه السياسة ضرورة تحقيق الإدارة المالية السليمة والكفاءة المبنية على الشفافية والمساءلة، لضمان تقليل تكاليف خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة التي تستنزف ميزانيات الهيئات المحلية. ولا بد من أجل تحقيق ذلك تطبيق النظم المحاسبية الملائمة واتباع الأساليب العلمية والمنهجية في التخطيط المالي السليم، والتحليل المالي للبدائل التقنية والتنظيمية التي تحقق التكلفة الأدنى والذي يتطلب قدرات عالية وموارد بشرية متخصصة.

السياسة (10): تحقيق استرداد تكلفة النفقات التشغيلية وتعزيز مبدأ التمويل الذاتي في إدارة خدمات النفايات الصلبة
يتطلب تحقيق التمويل الذاتي تطوير نظم وآليات عملية وفاعلة لزيادة موارد الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة المقدمة للخدمات. إن التمويل الذاتي يتطلب تطوير نظم جباية فاعلة تعتمد في تحديد قيم للرسوم بما يتناسب مع التكلفة الحقيقية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار قيم اهتلاك رأس المال الاستثماري، وقيم الاستثمارات الأخرى اللازمة لتحسين الخدمات، كما ويستلزم تطوير آليات مبتكرة للجباية وأخرى موازية لزيادة الإيرادات، كالاستفادة من مردود المواد القابلة للاستخدام والتدوير على سبيل المثال.

إن تحصيل الرسوم من متلقي الخدمات يحتاج إلى رفع مستوى الوعي الاجتماعي بأهمية تسديد المستحقات المترتبة عليهم، وبالتالي التأثيرات البيئية والسلبية المترتبة على عدم قدرة الهيئات المختصة على استدامة توفير الخدمات في حال عدم استرداد التكلفة.

الهدف الاستراتيجي الخامس: آليات وأسس ملائمة للتعامل مع النفايات الخطرة والطبية والخاصة

السياسة (11): إيجاد نظم ملائمة وموحدة لجرد وتتبع النفايات الخطرة توفر المعلومات الضرورية

نظراً لغياب الأسس والمعلومات الدقيقة التي يمكن الإستناد إليها لوضع الحلول والنظم للتعامل مع النفايات الخطرة، وضعت هذه السياسة الأسس الضرورية والملحة التي ستحدد كيفية التعامل المرحلي والمستقبلي مع هذا النوع من النفايات التي لم تلق الاهتمام في السنوات السابقة.

إن تحديد نظم إدارة النفايات الخطرة سواءً في تتبع مساراتها أو تخزينها أو معالجتها أو التخلص منها يتطلب وجود قاعدة معلومات دقيقة وشاملة تستند بالأساس على تعريف وتصنيف هذه النفايات تشكل السند المعلوماتي لتحديد التوجهات الاستراتيجية المرحلية والمستقبلية، والإجراءات الممكن اتخاذها بناءً على دراسات بحثية معمقة.

السياسة (12): معالجة النفايات الطبية قبل التخلص النهائي منها وفق مبدأ "الملوث يدفع" للحد من أثرها السلبي

على الصحة والبيئة

تسعى هذه السياسة إلى توظيف النماذج الإرشادية الحالية بمجال معالجة النفايات الطبية المعديّة وتقييمها وتعميم نتائجها. إن معالجة النفايات الطبية يجب أن يتم بتوفير مرافق معالجة كافية تخدم كافة المراكز الصحية وفق مبدأ «الملوث يدفع»، كما ويتطلب توفر المعايير والمواصفات لجمعها وتخزينها والرقابة على معالجتها والتخلص منها بطرق آمنة وسليمة بيئياً وصحياً، والذي يستلزم توفر قدرات وخبرات وإمكانات كافية للأطراف المسؤولة عن إدارة والتعامل مع والرقابة على هذا النوع من النفايات.

السياسة (13): تقليل الأثر السلبي للنفايات الخاصة على الصحة والبيئة

تسعى هذه السياسة إلى تطبيق نماذج تجريبية إرشادية يمكن تكرارها في حالة ثبوت نجاحها وجدواها الإقتصادية والاجتماعية، وتعتمد على توفير الدعم للتشارك ما بين القطاعين العام والخاص بمجال تدوير بعض أنواع النفايات الخاصة الصلبة كالنفايات الإنشائية ونفايات إطارات السيارات المستخدمة بهدف تقليل كمياتها والحد من تأثيراتها البيئية السلبية. إن توفر المحفزات للقطاع الخاص في هذا السياق يعتبر أساسياً في تشجيع تطبيق مبادرات مماثلة بنطاق أوسع.

الهدف الاستراتيجي السادس: زيادة مشاركة القطاع الخاص

السياسة (14): إيجاد بيئة استثمارية تمكينية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة



ترتبط هذه السياسة بالسياسات رقم 6 و 13 التي تبنت تطبيق حلول نموذجية ذات جدوى اقتصادية وبيئية لفصل وتدوير النفايات والتي يمكن الاستناد إلى نتائج تقييمها لتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص. إن توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص يتطلب توفر البيئة التمكينية ونظم الحوافز من قروض وتسهيلات وإعفاءات ضريبية وغيرها وهو ما من شأنه تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال تدوير النفايات الصلبة.

إن ذلك يجب أن يتزامن من جانب آخر مع إصلاح نظام جباية رسوم النفايات الصلبة لتمكين الهيئات المختصة من تغطية مستحقات القطاع الخاص في حال مشاركته ومع توفير برامج موجهة لدعم قدرات المستويات المحلية والإقليمية والوطنية بهذا المجال، خاصة بجوانب إعداد العطاءات والعقود التشغيلية، وتوفير اللوائح التنظيمية التي تنظم عمل القطاع الخاص، وتطوير نظمها الرقابية والمعلوماتية لكي تستطيع متابعة أداء القطاع الخاص كما يجب.

الهدف الاستراتيجي السابع: مجتمع أكثر وعياً ومشاركة

السياسة (15): تعزيز روح الشراكة وترسيخ التحالف ما بين مقدمي الخدمات والمجتمع لتعميق الوعي بقضايا النفايات الصلبة



تؤكد هذه السياسة على أهمية خلق نهج ممأسس وشامل يوظف الخبرات الحالية لتحقيق الشراكة الاستراتيجية القطاعين العام والأهلي بهدف تعميق الوعي وتعظيم الشراكة لكافة فئات وشرائح المجتمع. إن أية جهود لتعميق الوعي المجتمعي بقضايا النفايات الصلبة يجب تتضمن عدداً من القضايا المحورية التي تتضمن مكافحة ظاهرة الرمي العشوائي للنفايات الصلبة في الأماكن العامة وتركز على مضار آثار النفايات خاصة الخطرة منها، وعلى التأثيرات البيئية، وقضايا الصحة والسلامة المهنية، ومبدأ التقليل من النفايات وفرزها وتدويرها وقضية الالتزام بدفع رسوم النفايات.

كما ويجب الأخذ بعين الاعتبار عند تصميم البرامج التوعوية ضرورة نشر المعلومات للمجتمع عن الأحكام التي من الممكن أن تصدر بحق المخالفين للأنظمة والقوانين، ونشر الوعي بأهمية احترام تطبيقها. إن الشراكة مع القطاع الأهلي يجب أن تتضمن برامج خاصة لتعزيز وعي العاملين في القطاع غير الرسمي بالمضار والمخاطر المترتبة عن عدم اتباع شروط الصحة والسلامة المهنية في عملهم.

الهدف الاستراتيجي الثامن: نظم فاعلة للمعلومات والرقابة

السياسة (16): تأسيس قاعدة بيانات وطنية موحدة للنفايات الصلبة ومأسسة نظم الرقابة

إن تحديد المعلومات الضرورية لتأسيس قاعدة البيانات يجب أن تكون واقعية ومحددة ومحصورة بالبيانات الضرورية لعمليات التخطيط والرقابة ولاتخاذ القرارات ذات الصلة بقطاع النفايات الصلبة. ويجب الأخذ بعين الاعتبار عند تصميم منظومة المعلومات والرقابة استخدام الاستثمارات الموحدة، ونظم الترميم لتسهيل الاستخدام والمتابعة، وتحديد آليات وإجراءات تبادل المعلومات والبيانات بين المستويات المختلفة بما في ذلك رفع التقارير.

ومن المهم تطوير نظم السجلات المستخدم في مكبات النفايات الصحية والاستفادة من تجربة مجالس الخدمات المشتركة في التعامل مع المعلومات والبيانات والبناء على هذه النظم وتطويرها، كما ويستحسن تطوير نظم محوسبة تضمن الدقة وسهولة التطبيق في التعامل مع المعلومات والبيانات ونشرها وإتاحتها للجميع.

وعلى النظم الرقابية أن تعتمد مؤشرات للرقابة البيئية والفنية والمالية وفاعلية الأداء، وأن ترتبط بنظم المعلومات الدقيقة والخطط للتمكن من قياس تحقيق الأهداف وقياس كفاءة منظومة إدارة النفايات الصلبة من خلال المؤشرات المحددة التي يجب تطويرها، إن النظم الرقابية يجب أن تتضمن التحليل الهادف للبيانات التي يتم جمعها وتحليلها، وتحديد استخداماتها، وإصدار التقارير الدورية والدراسات المعمقة التي توفر معطيات أساسية للتخطيط ولاتخاذ القرارات المناسبة.

4.4 التدخلات الاستراتيجية

لتحقيق السياسات الستة عشر المشار إليها آنفاً والتي حددتها الاستراتيجية تم بلورة وتحديد عدداً من التدخلات الاستراتيجية التي يوضحها الجدول رقم (1) والذي يوضح بدوره ارتباط هذه التدخلات بالسياسات المختلفة التي سيفضي تنفيذها إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية.

5. تنفيذ الاستراتيجية والمتابعة والتقييم

حددت الاستراتيجية أدوار ومسؤوليات المؤسسات والسلطات ذات العلاقة في تنفيذ التدخلات الاستراتيجية التي تم التوافق عليها من قبل كافة الأطراف ذات الصلة في ورشة العمل النهائية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة. وتعتبر الجهات الرئيسة المنفذة المبينة في الجدول رقم (1) ملزمة بتنفيذ التدخلات بالتنسيق والتعاون الوثيق مع المؤسسات والسلطات الأخرى الشريكة ذات العلاقة.

وبهدف وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ خلال فترة الخمس سنوات القادمة (بنهاية العام 2014) ينبغي تطوير خطط تنفيذية تكون الأولى منها لمدة ثلاثة سنوات على أن يرافق ذلك تطوير خطط سنوية مفصلة (rolling up plan) تحدد أولويات البرامج والأنشطة والمسؤوليات المفصلة للجهة المنفذة وللأطراف الشريكة، والفترة الزمنية اللازمة للتنفيذ، والتمويل اللازم وفق آليات تمويل ملائمة تضمن توفر الموازنات المطلوبة.

كما وينبغي تحديد آليات وإجراءات المتابعة والرقابة وفق المؤشرات التي وضعتها الاستراتيجية على مستوى الأهداف والسياسات والتدخلات التي سيتم بمقتضاها قياس مدى تحقيق الاستراتيجية لأهدافها الوطنية ومستوى الإنجاز والأداء على المستويات الأخرى والمبينة في جدول رقم (2).

ومن أجل تحقيق ذلك، ونظراً لتداخل مجالات وقضايا إدارة النفايات الصلبة مع العديد من القطاعات الأخرى، وفي ظل عدم وجود مسؤولية حصرية لإدارة النفايات الصلبة لأي من المؤسسات والسلطات الوطنية وتعدد الأطراف المنفذة لها، فإنه من الضروري تحديد جهة تمثل بها الأطراف الرئيسية ذات العلاقة (الفريق الوطني لإدارة النفايات الصلبة) توكل لها صلاحيات الإشراف الشمولي على تنفيذ الاستراتيجية مع التزام كل من الأطراف الشريكة بتنفيذ جزئياتها من الاستراتيجية والخطط التنفيذية.

ويكون من ضمن صلاحيات هذه الجهة التي أوصت بتشكيلها الأطراف ذات العلاقة في ورشة العمل النهائية وضع التوجيهات والإجراءات الضرورية التي تضمن اتباع أساليب منظمة وممنهجة للمتابعة والتقييم، ولتحديث وتعديل الاستراتيجية والخطط التنفيذية وفق مقتضيات الحاجة، وبما يواكب المتغيرات والمستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأرض الفلسطينية مع ضرورة الحفاظ على آليات تنسيق وتعاون فاعلة بين كافة الأطراف ذات الصلة بعمليات التنفيذ واستمرارية النهج التشاركي.

جدول رقم 1 - التدخلات الاستراتيجية ومسؤولية المؤسسات الرئيسية المنفذ

المؤسسات الرئيسية المنفذة	التدخلات	السياسات	الأهداف الاستراتيجية
وزارة الحكم المحلي	وضع نظام جديد شامل ومتكامل وعصري لإدارة النفايات الصلبة	تطوير وتحديث الإطار التشريعي لدعم الإدارة المتكاملة للنفايات	إطار تشريعي فاعل وعصري لإدارة النفايات الصلبة
مجلس الوزراء	مراجعة وتحديث الأحكام القانونية الواردة في القوانين الأخرى بما يتسجم مع التوجهات الحديثة لإدارة النفايات الصلبة		
كل فيما يخصه	وضع تعليمات تنفيذية لجوانب إدارة النفايات الصلبة		
اللجنة التوجيهية	وضع إطار تنظيمي يوضح ويحدد أدوار ومسؤوليات المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بإدارة النفايات الصلبة	تقوية الإطار التنظيمي للمؤسسات الوطنية وتعزيز أدوارها التكميلية بمجال إدارة النفايات الصلبة	
كل فيما يخصه	مراجعة وتحديث الهياكل التنظيمية والأوصاف الوظيفية للوحدات ذات الصلة في المؤسسات المعنية بما يتوافق مع الإطار التنظيمي العام ورفدها بالموارد البشرية الملائمة والكافية		
وزارة الحكم المحلي	تأسيس شراكات مع مؤسسات محلية إقليمية ودولية مختصة بإدارة النفايات الصلبة لتبادل الخبرات والمعرفة وإجراء الدراسات والأبحاث	بناء نهج مؤسسي منسق وشامل ومستدام لتعزيز بناء القدرات والخبرات المؤسسية في إدارة النفايات الصلبة	مؤسسات قوية وقادرة على القيام بمهامها
وزارة الحكم المحلي	وضع وتنفيذ خطط وبرامج مستمرة (سنوية) لبناء القدرات والخبرات المؤسسية تتضمن تحديد الأولويات وتتواءم مع المستجدات العملية والعلمية وتعتمد الاستفادة من الخبرات المحلية والإقليمية والدولية		
وزارة الحكم المحلي	وضع خطة لتوسعة نطاق خدمات الجمع والنقل لتشمل كافة التجمعات العمرانية	تطوير النظم الحالية لإدارة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة لتحسين فاعلية وجودة الخدمات وتوفيرها لكافة المواطنين	إدارة فاعلة وأمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة
وزارة الحكم المحلي	نقل خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة لجاناس الخدمات المشتركة خاصة في حالة الهيئات المحلية التي تقدم هذه الخدمات بشكل جزئي وبكلفة عالية		
وزارة الحكم المحلي	وضع دليل إرشادي لإعداد الخطة التطويرية والتشغيلية لجمع ونقل النفايات الصلبة		
وزارة الحكم المحلي	إعداد خطط تطويرية وتشغيلية لجمع ونقل النفايات الصلبة من قبل كافة البلديات و/أو مجالس الخدمات المشتركة التي تقدم هذه الخدمات		
سلطة جودة البيئة ووزارة الصحة	وضع وتطبيق منظومة موحدة لقياس ومتابعة الفاعلية الفنية لجمع ونقل النفايات		

جدول رقم ١ - التدخلات الاستراتيجية ومسؤولية المؤسسات الرئيسية المنفذ

المؤسسات الرئيسية المنفذة	التدخلات	السياسات	الأهداف الاستراتيجية
سلطة جودة البيئة	وضع المعايير والمواصفات الخاصة بمكبات النفايات الصلبة ومحطات الترحيل	التخلص الآمن والنفعال والكمؤ من النفايات الصلبة في مكبات صحية إقليمية كافية تخدم كافة التجمعات العمرانية	إدارة فاعلة وأمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة (تنمية)
وزارة الحكم المحلي	استكمال إجراءات إنشاء وتشغيل مكب النفايات الصحي في محافظة الخليل وتوسعة نطاقه ليخدم بعض التجمعات العمرانية في محافظة القدس مرحلياً حين إنشاء المكب الخاص بالمحافظة		
وزارة الحكم المحلي	إستكمال إجراءات إنشاء وتشغيل مكب رامون الصحي في محافظة رام الله وتوسعة نطاقه ليخدم التجمعات العمرانية في محافظة سلفيت وبعض التجمعات في محافظة القدس مرحلياً		
وزارة الحكم المحلي	إعداد خطط لإنشاء مكبات جديدة في محافظة القدس وفي قطاع غزة تتضمن محطات الترحيل المرتبطة بها		
وزارة الحكم المحلي	إنشاء وتشغيل مكب صحي على الأقل في قطاع غزة		
سلطة جودة البيئة	وضع تصور وطني بعيد المدى للتخلص من النفايات الصلبة		
سلطة جودة البيئة	إعداد دراسة بحثية للتقليل من النفايات الصلبة تتضمن تحديد الأولويات النفايات التي يمكن تقليلها وتحديد أدوات التطبيق		
وزارة الاقتصاد	وضع نظام حوافز للمشاريع والمؤسسات التي تعتمد تخفيض و/أو إعادة استخدام و/أو تدوير النفايات		
وزارة الحكم المحلي	تطبيق مشاريع تجريبية نموذجية لخفض كميات النفايات الصلبة المنزلية بالتعاون مع القطاع الخاص بمجال فصل المواد القابلة للتدوير وتعميم النتائج		
وزارة الزراعة	تطبيق مشاريع تجريبية نموذجية لخفض كميات النفايات الصلبة الزراعية بالتعاون مع القطاع الخاص بمجال فصل المواد القابلة للتدوير وتعميم النتائج		
وزارة الاقتصاد	تطبيق مشاريع تجريبية نموذجية لخفض كميات النفايات الصلبة باستخدام تقنية الإنتاج النظيف في القطاع الصناعي وتعميم النتائج		

جدول رقم 1 - التدخلات الاستراتيجية ومسؤولية المؤسسات الرئيسية المنفذ

المؤسسات الرئيسية المنفذة	التدخلات	السياسات	الأهداف الاستراتيجية
وزارة الصحة	إعداد المعايير والتوجيهات العامة والإجراءات لإغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية	منع استخدام مكبات النفايات العشوائية وإغلاقها و/أو إعادة تأهيل مواقعها تدريجياً للحد من آثارها السلبية على الصحة والبيئة	إدارة فاعلة وأمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة (تمة)
وزارة الحكم المحلي	وضع برنامج وطني لإغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية يحدد أولويات إغلاقها ويوفر التمويل اللازم		
وزارة الحكم المحلي	تنفيذ إغلاق و/أو إعادة تأهيل 20 من المكبات العشوائية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق أولويات البرنامج الوطني		إدارة فاعلة وأمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة (تمة)
سلطة جودة البيئة	تقييم فرص المشاركة في عملية التنمية التنظيمية المتعلقة بالغازات المنبعثة من المكبات الصحية الإقليمية وإيجاد الآليات اللازمة للإستعادة من الإتفاقات الدولية	تقليل انبعاث غازات الدفيئة الناتجة عن أنشطة النفايات الصلبة للحد من تأثيرها على التغير في المناخ	
سلطة جودة البيئة	وضع معايير لجمع ومعالجة واستخدام الغازات المنبعثة من المكبات الصحية ضمن المعايير العامة للتخلص من النفايات الصلبة		
سلطة جودة البيئة	إعداد دراسة لبحث خيارات التقليل من انبعاث غاز الميثان وثاني أكسيد الكربون الناتجة عن إدارة النفايات الصلبة (تحويل المخلفات إلى طاقة وصناعة الذبال والتدوير)		
وزارة الحكم المحلي	وضع دليل إرشادي للحلول التقنية والإدارية والتنظيمية الملائمة لتقليل تكلفة جمع ونقل النفايات الصلبة	تقليل تكلفة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة	
وزارة الحكم المحلي	نقل خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة من الهيئات المحلية لمجالس الخدمات المشتركة خاصة للهيئات المحلية حيث التكاليف مرتفعة (انظر/ي التدخل الثاني في السياسة الأولى من الهدف الثالث)		الاستدامة والكفاءة المالية في إدارة خدمات وأنشطة النفايات الصلبة
وزارة الحكم المحلي	إعداد ونشر دليل إرشادي لطرق ومنهجيات وبدائل تحديد وجمع رسوم النفايات الصلبة	تحقيق استرداد تكلفة النفقات التشغيلية وتعزيز مبدأ التمويل الذاتي في إدارة خدمات النفايات الصلبة	
وزارة الحكم المحلي	تطوير منظومة تشمل حلول وآليات فاعلة لجباية الرسوم من المستخدمين لتحقيق استرداد التكلفة		

جدول رقم 1 - التدخلات الاستراتيجية ومسؤولية المؤسسات الرئيسية المنفذ

المؤسسات الرئيسية المنفذة	التدخلات	المسؤوليات	الأهداف الاستراتيجية
سلطة جودة البيئة	إعداد ونشر لائحة بقائمة وتصنيفات النفايات الخطرة	إيجاد نظم ملائمة وموحدة لجرد وتتبع النفايات الخطرة وتوفير المعلومات الضرورية	آليات وأسس ملائمة للتعامل الآمن مع النفايات الخطرة والطبية والخاصة
سلطة جودة البيئة	وضع وتطبيق نظام لحصر ورصد وتوثيق وتحديث البيانات المتعلقة بالنفايات الخطرة (يشمل أنواعها وكمياتها ومصادرها وتأثيراتها)		
سلطة جودة البيئة	وضع خطة للتعامل مع النفايات الخطرة		
سلطة جودة البيئة	وضع وتطبيق منظومة لتتبع مسار النفايات الخطرة تشمل تسجيل المواد المنقولة ومصادرها وجهة النقل المخولة ولعلاجتها والتخلص منها		
وزارة الصحة	تقييم ونشر الحلول الأولية في التعامل مع النفايات الطبية بناءً على تجربة جمع ونقل ومعالجة النفايات الطبية في مدينتي رام الله وعزة	معالجة النفايات الطبية قبل التخلص النهائي منها وفق مبدأ "الملوث يدفع" للحد من أثرها السلبي على الصحة والبيئة	
وزارة الصحة	تحديث وتطبيق الخطة الحالية لجمع ومعالجة والتخلص من النفايات الطبية		
وزارة الصحة	وضع نظم موحدة ومؤشرات للمراقبة على إدارة النفايات الطبية		
وزارة الصحة	وضع برنامج تدريبي لرفع قدرات المؤسسات ذات العلاقة بمجال الرقابة على إدارة النفايات الطبية		

جدول رقم 1 - التدخلات الاستراتيجية ومسؤولية المؤسسات الرئيسية المنفذ

المؤسسات الرئيسية المنفذة	التدخلات	السياسات	الأهداف الاستراتيجية
سلطة جودة البيئة	وضع معايير وتوجيهات لجمع ونقل ومعالجة وتدوير والنخلص من النفايات الإنشائية	تقليل الأثر السلبي للنفايات الخاصة على الصحة والبيئة	آليات وأسس ملائمة للتعامل الآمن مع النفايات الخطرة والطبية والخاصة (تنمة)
وزارة الحكم المحلي	تنفيذ مشاريع نموذجية بمجال إعادة استخدام وتدوير وإطارات السيارات المستخدمة وتدوير النفايات الإنشائية بالتعاون مع القطاع الخاص		
وزارة الحكم المحلي	توثيق ونشر أفضل الممارسات العملية بمجال تدوير النفايات		
وزارة الحكم المحلي	اتخاذ إجراءات وقائية بإزالة النفايات الخاصة (الإنشائية/ هياكل السيارات/ ...الخ) المتركة عشوائيا والنخلص منها في مواقع مخصصة لذلك		
وزارة الاقتصاد	توفير الحوافز الضرورية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة في إدارة النفايات الصلبة		
وزارة الحكم المحلي	إعداد أدلة إرشادية لمشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات النفايات الصلبة تشمل أشكال العقود النموذجية ومنهجيات وبتأمل المشاركة وطرق الرقابة والرصد على الأداء	إيجاد بيئة استثمارية تمكينية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة	زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة
وزارة الحكم المحلي	تطبيق برنامج تدريبي خاص للهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة تشمل إجراءات تأهيل القطاع الخاص وإعداد وتقييم المصاطات ومهارات التفاوض وإعداد العقود وأدوات الرصد والرقابة على الأداء		

جدول رقم ١ - التداخلات الاستراتيجية ومسؤولية المؤسسات الرئيسية المنفذ

المؤسسات الرئيسية المتنفذة	التداخلات	السياسات	الأهداف الاستراتيجية
سلطة جودة البيئة	وضع وتنفيذ برنامج للتثقيف والتوعية المجتمعية يعتمد على تطوير السلوك الإيجابي للمواطنين وعلى منهجية المشاركة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا النفايات الصلبة. (المستوى الوطني/ الإقليمي/ المحلي)	تعزيز روح الشراكة وترسيخ التحالف ما بين مقدمي الخدمات والمجتمع لتعميق الوعي بقضايا النفايات الصلبة	مجتمع أكثر وعياً ومشاركة
وزارة التخطيط والتنمية الإدارية	مأسسة التخطيط بالمشاركة مع الجهات المعنية		
وزارة الحكم المحلي	مأسسة وظائف التوعية والمشاركة المجتمعية في هيكليات وخطط مجالس الخدمات المشتركة والهيئات المحلية		
سلطة جودة البيئة	تنفيذ مشاريع مشتركة مع مؤسسات المجتمع المدني لتوعية القطاع غير الرسمي في الجوانب الفنية والصحية والبيئية	تعزيز روح الشراكة وترسيخ التحالف ما بين مقدمي الخدمات والمجتمع لتعميق الوعي بقضايا النفايات الصلبة (تنمية)	مجتمع أكثر وعياً ومشاركة (تنمية)
كل فيما يخصه	خلق منابر للحوار والمشاركة ما بين القطاع العام والخاص والأهلي		
وزارة الحكم المحلي	وضع منظومة لإدارة المعلومات تحدد مصادر المعلومات والبيانات ونظم جمعها وتوثيقها وتدقيقها وتحديثها وتحليلها وآليات التنسيق وتبادل المعلومات ورفع التقارير		
وزارة الحكم المحلي	تطبيق مشروع تجريبي لاستخدام نظام المعلومات الجغرافية في إدارة النفايات الصلبة		
كل فيما يخصه	فحص وتطوير آليات وإجراءات الرقابة على التزام الجهات المعنية بالقوانين والمواصفات والمعايير بما يشمل آليات وإجراءات التفتيش الدوري وأعداد ورفع التقارير ما بين المستويات المختلفة	تأسيس قاعدة بيانات وطنية موحدة للنفايات الصلبة ومأسسة نظم الرقابة	نظم فاعلة لإدارة المعلومات وللتخطيط والرقابة
سلطة جودة البيئة	وضع مؤشرات لرصد ومتابعة الأثر البيئي للنفايات الصلبة على الهواء والمياه السطحية والجوفية والتربة		

جدول رقم ٢: مؤشرات المتابعة والتقييم

مؤشرات قياس التدخلات	التدخلات	مؤشرات قياس السياسات	السياسات	مؤشرات قياس الأهداف	الأهداف الاستراتيجية
• نظام مقرر ونافذ	وضع نظام جديد شامل ومتكامل وعصري لإدارة النفايات الصلبة	• نظام جديد وحديث لإدارة النفايات الصلبة متسقاً مع التشريعات الأخرى.	تطوير وتحديث الإطار التشريعي لدعم الإدارة المتكاملة للنفايات	• نظم إدارة النفايات الصلبة تستند على نظام قانوني حديث وعصري.	إطار تشريعي فاعل وعصري لإدارة النفايات الصلبة
• الأحكام القانونية محددة	مراجعة وتحديث الأحكام القانونية الواردة في القوانين الأخرى بما يتسجم مع التوجهات الحديثة لإدارة النفايات الصلبة	• عدد الأنظمة التنفيذية المقررة. • عدد حالات التعارض والإزدواجية في القوانين.		• إنفاذ 5 أنظمة تنفيذية على الأقل بنهاية 2014	
• تعليمات تنفيذية مقرر ومطبقة	وضع تعليمات تنفيذية لجوانب إدارة النفايات الصلبة			• المؤسسات الوطنية تؤدي مهامها وفق ترتيبات مؤسسية خالية من التعارض والإزدواجية	
• تاريخ إقرار الإطار التشريعي	وضع إطار تنظيمي يوضح ويحدد أدوار ومسؤوليات المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بإدارة النفايات الصلبة	• إطار تنظيمي مقرر يوضح المهام والمسؤوليات	تقوية الإطار التنظيمي للمؤسسات الوطنية وتعزيز أدوارها التكاملية بمجال إدارة النفايات الصلبة	• المؤسسات الوطنية تؤدي مهامها وفق ترتيبات مؤسسية خالية من التعارض والإزدواجية	
• عدد الهياكل التنظيمية المحدثة بما يتلاءم مع الإطار التنظيمي. • أعداد ومستوى خبرات الكوادر الجديدة تتلاءم مع للاحتياجات	• مراجعة وتحديث الهياكل التنظيمية والأوصاف الوظيفية للوحدات ذات الصلة في المؤسسات المعنية بما يتوافق مع الإطار التنظيمي العام ورفدها بالموارد البشرية اللازمة والكافية	• عدد حالات التعارض والإزدواجية في تنفيذ المؤسسات لمهامها. • نسبة الزيادة في أعداد ومستوى الموارد البشرية في الوحدات الوظيفية للمؤسسات المختصة		• توفر 100% من احتياجات الموارد البشرية والتجهيزات في الوحدات الوظيفية للمؤسسات المختصة.	

جدول رقم ٢: مؤشرات المتابعة والتقييم

الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأهداف	السياسات	مؤشرات قياس السياسات	التدخلات	مؤشرات قياس التدخلات
مؤسسات قوية وقادرة على القيام بمهامها	- الخبرات والقدرات والمعرفة المؤسسية متوفرة وكافية لإنجاز مهام إدارة النفايات الصلبة. 80% من الكوادر العاملة في المؤسسات الوطنية تلقت تدريباً في المجالات المختلفة لإدارة النفايات الصلبة. - كافة التجهيزات والمعدات اللازمة التي وفرت ملائمة لاحتياجات الهيئات المختصة لتنفيذ الاستراتيجية.	بناء نهج مؤسسي منسق وشامل ومستدام لتعزيز بناء القدرات والخبرات المؤسسية في إدارة النفايات الصلبة	- توفر المراكز المتخصصة ببناء القدرات بمجال إدارة النفايات الصلبة. - عدد إنجازات التعاون مع المؤسسات/المراكز المحلية والإقليمية والدولية - عدد برامج التدريب المنفذة. - نسبة الكوادر المؤهلة والمدرجة وفق الاحتياجات والأولويات. - مدى كفاية وملاءمة التجهيزات لاحتياجات المؤسسات المعنية.	تأسيس شراكات مع مؤسسات محلية إقليمية ودولية مختصة بإدارة النفايات الصلبة والبحث والخبرات والمعرفة وإجراء الدراسات والبحث	عدد إنجازات التعاون مع المؤسسات/المراكز المحلية والإقليمية والدولية
	خطة وبرامج سنوية لبناء القدرات معدة ومنفذة	وضع وتنفيذ خطط وبرامج مستمرة (سنوية) لبناء القدرات والخبرات المؤسسية تتضمن تحديد الأولويات وتنويع مع المستجديات العملية والعلمية وتعتمد الاستفادة من الخبرات المحلية والإقليمية والدولية			

جدول رقم ٢: مؤشرات المتابعة والتقييم

مؤشرات قياس النتائج	مؤشرات قياس السياسات	مؤشرات قياس السياسات	مؤشرات قياس السياسات	مؤشرات قياس السياسات	مؤشرات قياس السياسات
• خطة متوفرة مقررة ومطبقة • عدد العقود الموقعة ما بين مجالس الخدمات المشتركة والهيئات المحلية • توفر دليل الإرشادي • خطط متوفرة ومطبقة • مؤشرات قياس الفاعلية مطورة ومعممة	• وضع خطة لتوسعة نطاق خدمات النقل وتشمل كافة التجمعات العمرانية • نقل خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة لمجالس الخدمات المشتركة خاصة في حالة الهيئات المحلية التي تقدم هذه الخدمات بشكل جزئي وبكفاءة عالية • وضع دليل إرشادي لإعداد الخطط التطويرية والتشغيلية لجمع ونقل النفايات الصلبة • إعداد خطط تطويرية وتشغيلية لجمع ونقل النفايات الصلبة من قبل كافة البلديات و/أو مجالس الخدمات المشتركة التي تقدم هذه الخدمات • وضع وتطبيق منظومة موحدة لقياس ومتابعة الفاعلية الفنية لجمع ونقل النفايات الصلبة	• نسبة تغطية خدمات جمع ونقل النفايات • عدد خطط جمع ونقل النفايات المقررة والمطبقة. • التحسن في دورية جمع ونقل النفايات. • عدد الخطط المقررة والمطبقة لجمع ونقل النفايات الصلبة • عدد التقارير السنوية للرقابة على الفاعلية	• تطوير النظم الحالية لإدارة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة • تحسين فاعلية وجود الخدمات وتوفيرها لكافة المواطنين	• خدمات الجمع والنقل تغطي 100% من السكان. • تقارير نصف سنوية للرقابة على فاعلية جمع ونقل النفايات الصلبة. • وجود مكبات صحية على الأقل للتخلص الآمن من النفايات الصلبة. • خدمات التخلص من النفايات الصلبة في مكبات صحية تغطي 100% من السكان. • توفر تصور وطني بعيد المدى للتخلص من النفايات الصلبة. • كافة البلديات ومجالس الخدمات المشتركة وفرت خطط لإدارة جمع ونقل النفايات الصلبة.	• إدارة فاعلة وأمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة

جدول رقم ٢: مؤشرات المتابعة والتقييم

مؤشرات قياس التدخلات	التدخلات	مؤشرات قياس السياسات	السياسات	مؤشرات قياس الأهداف	الأهداف الاستراتيجية
• مواصفات ومعايير التخلص من النفايات الصلبة مطابقة	وضع المعايير والمواصفات الخاصة بمكبات النفايات الصحية ومحطات ال ترحيل	• عدد المكبات الصحية في الضفة والقطاع • نسبة التجمعات العمرانية المشمولة بخدما ت التخلص من النفايات الصلبة • خطط متوفرة لإنشاء مكب صحي في محافظة القدس والمكبات الصحية في قطاع غزة.	التخلص الآمن والفاعل والكفؤ من النفايات الصلبة في مكبات صحية إقليمية كافية تخدم كافة التجمعات العمرانية	• 5 مؤسسات على الأقل طبقت نظم للتقليل من النفايات بالاستفادة من الحوافز. • 50% من المكبات الصحية وفرت نظم لمعالجة الغازات المنبعثة.	إدارة فاعلة وأمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة (تتمة)
• مكب النفايات الصحي قيد التشغيل	استكمال إجراءات إنشاء وتشغيل مكب النفايات الصحي في محافظة الخليل وتوسعة نطاقه ليخدم بعض التجمعات العمرانية في محافظة القدس مرحلياً لحين إنشاء المكب الخاص بالمحافظة				
• مكب رامون الصحي قيد التشغيل	استكمال إجراءات إنشاء وتشغيل مكب رامون الصحي في محافظة رام الله وتوسعة نطاقه ليخدم التجمعات العمرانية في محافظة سلفيت وبعض التجمعات في محافظة القدس مرحلياً				
• خطة مقرر لإنشاء مكب محافظة القدس وتمويل متوفر للتنفيذ	إعداد خطط لإنشاء مكبات جديدة في محافظة القدس وفي قطاع غزة تتضمن محطات الترحيل المرتبطة بها				
• مكب صحي على الأقل قيد التشغيل في قطاع غزة.	إنشاء وتشغيل مكب صحي على الأقل في قطاع غزة				
• توفر تصور وطني مقرر من الأطراف ذات العلاقة.	وضع تصور وطني بعيد المدى للتخلص من النفايات الصلبة.				

جدول رقم ٢: مؤشرات المتابعة والتقييم

الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأهداف	السياسات	مؤشرات قياس السياسات	التدخلات	مؤشرات قياس التدخلات
إدارة فاعلة وأمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة (تتمة)	• حلول نموذجية للتقليل من النفايات الصلبة ذات جدوى اقتصادية واجتماعية. • كمية النفايات التي تم تدويرها في 5 سنوات.	تشجيع خفض كميات النفايات الصلبة المدة للتخلص النهائي في المكبات الصحية الإقليمية	• نسبة الانخفاض في كميات النفايات الواردة للمكبات الصحية. • عدد المشاريع المنفذة بالتعاون مع القطاع الخاص لخفض كميات النفايات الصلبة. • عدد المشاريع المنفذة في القطاع الصناعي باستخدام تقنية الإنتاج النظيف.	• إعداد دراسة بحثية للتقليل من النفايات الصلبة تتضمن تحديد الأولويات النفايات التي يمكن تقليلها وتحدد أدوات التطبيق • وضع نظام حوافز للمشاريع والمؤسسات التي تعتمد تخفيض و/أو إعادة استخدام و/أو تدوير النفايات الصلبة	• إعداد الدراسة. • عدد المؤسسات التي طبقت مشاريع لخفض النفايات الصلبة بالاستفادة من الحوافز • مشاريع منفذة بالتعاون مع القطاع الخاص • مشاريع منفذة بالتعاون مع القطاع الصناعي • مشاريع منفذة بالتعاون مع القطاع الصناعي • مشاريع منفذة بالتعاون مع القطاع الصناعي

جدول رقم ٢: مؤشرات المتابعة والتقييم

مؤشرات قياس الانتدخالات	الانتدخالات	مؤشرات قياس السياسات	السياسات	مؤشرات قياس الأهداف	الأهداف الاستراتيجية
• معايير وإجراءات إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات المعممة المستخدمة. • أولويات إغلاق و/أو إعادة تأهيل محددة ومبرجة. • إغلاق و/أو إعادة تأهيل 20 مكبا عشوائيا. • توفر آليات للمشاركة في عملية التنمية الناطية والاتفاقات الدولية. • معايير متوفرة معممة ومطبقة • دراسة بحثية معدة وسياسات معتمدة.	إعداد المعايير والتوجيهات العامة والإجراءات لإغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية وضع برنامج وطني لإغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية يحدد أولويات إغلاقها ويوفر التمويل اللازم تنفيذ إغلاق و/أو إعادة تأهيل 20 من المكبات العشوائية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق أولويات البرنامج الوطني. تقييم فرص المشاركة في عملية التنمية الناطية بما يتعلق بالغازات المنبعثة من المكبات الصحية الإقليمية وإيجاد الآليات اللازمة للاستفادة من الاتفاقات الدولية وضع معايير لجمع ومعالجة واستخدام الغازات المنبعثة من المكبات الصحية ضمن المعايير العامة للتخلص من النفايات الصلبة إعداد دراسة لبحث خيارات التقليل من انبعاث غاز الميثان وثاني أكسيد الكربون الناتجة عن إدارة النفايات الصلبة (تحويل المخلفات إلى طاقة وصناعة الذبال والتدوير)	• عدد المكبات العشوائية المستخدمة • عدد مواقع المكبات العشوائية التي تم إغلاقها و/أو إعادة تأهيلها	منع استخدام مكبات النفايات العشوائية وإغلاقها و/أو إعادة تأهيل مواقعها تدريجيا للحد من آثارها السلبية على الصحة والبيئة	• توقف استخدام 100% من المكبات العشوائية وإغلاق و/أو تأهيل مواقع 20 مكبا في الضفة والقطاع. • مكب واحد على الأقل استفاد من عوائد الكربون. • خيارات التقليل من انبعاث غازات الدفيئة معروفة.	إدارة فاعلة وآمنة بيئيا وصحيا لخدمات النفايات الصلبة (تنمية)

جدول رقم ٢: مؤشرات المتابعة والتقييم

مؤشرات قياس التدخلات	التدخلات	مؤشرات قياس السياسات	السياسات	مؤشرات قياس الأهداف	الأهداف الاستراتيجية
دليل إرشادي معمم ومستخدَم من قبل الهيئات ذات العلاقة	وضع دليل إرشادي للحلول التقنية والإدارية والتنظيمية الملائمة لتقليل تكلفة جمع ونقل النفايات الصلبة	- نسبة البلديات التي استخدمت النظام المحاسبي الموحد والتي وفرت بيانات مالية شاملة. - نسبة البلديات التي حققت انخفاضاً بنسبة 20% في تكلفة جمع ونقل النفايات الصلبة.	تقليل تكلفة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة	80% من البلديات وفرت بيانات دقيقة عن تكلفة جمع ونقل النفايات الصلبة. 100% من مجالس الخدمات المشتركة وفرت معلومات دقيقة عن تكاليف الخدمات.	الاستدامة والكفاءة المالية في إدارة خدمات وأنشطة النفايات الصلبة
عدد العقود الموقعة ما بين الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة.	نقل خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة من الهيئات المحلية لمجالس الخدمات المشتركة خاصة للهيئات المحلية حيث التكاليف مرتفعة (انظر/ي التدخل الثاني في السياسة الأولى من الهدف الثالث)				
دليل إرشادي معمم ومستخدَم.	إعداد ونشر دليل إرشادي لطرق ومنهجيات ويدا ئل تحديد وجمع رسوم النفايات الصلبة	- نسبة البلديات التي استطاعت تقليل تكاليف الجمع والنقل بنسبة ٢٠٪. - عدد مجالس الخدمات المشتركة التي غطت 100% من تكاليف التخلص من النفايات الصلبة.	تحقيق استرداد تكاليف النفقات التشغيلية وتعزيز مبدأ التمويل الذاتي في إدارة خدمات النفايات الصلبة	- تقليل تكلفة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة بنسبة 20% في 70% من البلديات. - تغطية 100% من التكاليف التشغيلية للمكبات الصحية.	
تطوير وتطبيق منظومة فاعلة للجباية.	تطوير منظومة تشمل حلول وآليات فاعلة لجباية الرسوم من المستخدمين لتحقيق استرداد التكلفة				

جدول رقم ٢: مؤشرات المتابعة والتقييم

مؤشرات قياس الانتدخالات	الانتدخالات	مؤشرات قياس السياسات	السياسات	مؤشرات قياس الأهداف	الأهداف الاستراتيجية
- أنواع وتصنيفات النفايات الخطرة معروفة ومحددة - منظومة متوفرة ومطبقة. - خطة متعددة للتعامل مع النفايات الخطرة. - توفر سجل يوفر معلومات عن مسار النفايات الخطرة. - الحلول الأولية لمعالجة النفايات الحربية معتمدة ومحدثة ومعممة. - خطة محدثة.	إعداد ونشر لائحة بقائمة وتصنيفات النفايات الخطرة وضع وتطبيق منظومة لحصر ورصد وتوثيق وتحديد البيانات المتعلقة بالنفايات الخطرة (يشمل أنواعها وكمياتها ومصادرها وتأثيراتها) وضع خطة للتعامل مع النفايات الخطرة وضع وتطبيق منظومة لتتبع مسار النفايات الخطرة تشمل تسجيل المواد المنقولة ومصادرها وجهة النقل المخولة ولعاجتها وللخلاص منها تقييم ونشر الحلول الأولية في التعامل مع النفايات الطبية بناءً على تجربة جمع ونقل ومعالجة النفايات الطبية في مدينتي رام الله وغزة تحديث الخطة الحالية لجمع ومعالجة والخلاص من النفايات الطبية.	- قاعدة بيانات للنفايات الخطرة متوفرة ومستخدمة. - حلول مرحلية منفذة لتقليل أثر النفايات الخطرة.	إيجاد نظم ملائمة وموحدة لجرد وتتبع النفايات الخطرة توفر المعلومات الضرورية	- توفر حلول مرحلية ورؤيا مستقبلية للتعامل مع النفايات الخطرة تستند على قاعدة البيانات والدراسات. 80% من المراكز الصحية استخدمت مرفقا لمعالجة النفايات الطبية. - إزالة 80% من النفايات الخاصة المتراكمة في المناطق الحضرية. - انخفاض النفايات الصلبة المدة للخلص النهائي بمقدار 15%.	آليات وأسس ملائمة للتعامل الآمن مع النفايات الخطرة والطبية والخاصة

جدول رقم ٢: مؤشرات المتابعة والتقييم

مؤشرات قياس التدخلات	التدخلات	مؤشرات قياس السياسات	السياسات	مؤشرات قياس الأهداف	الأهداف الاستراتيجية
تقارير رقابية ربعية.	وضع نظم موحدة ومؤشرات للرقابة على إدارة النفائات الطبية	- عدد مرافق معالجة النفائات الطبية المتوفرة والمستخدم. - نسبة النفائات الطبية التي تم معالجتها قبل التخلص النهائي منها. - عدد التقارير الرقابية.	معالجة النفائات الطبية قبل التخلص النهائي منها وفق مبدأ ”الملوث يدفع“ للمحد من أثرها السلبى على الصحة والبيئة	توفر حلول عملية بناءً على نماذج تجريبية تدوير النفائات الخاصة.	آليات وأسس ملائمة للتعامل الآمن مع النفائات الخطرة والطبية والخاصة
برنامج تدريبي مطبق.	وضع برنامج تدريبي لرفع قدرات المؤسسات ذات العلاقة بمجال الرقابة على إدارة النفائات الطبية				
معايير ممتدة ومطبقة.	وضع معايير وتوجيهات لجمع ونقل ومعالجة وتدوير والتخلص من النفائات الإنشائية				
مشاريع منفذة بالتعاون مع التطاع الخاص.	تففيذ مشاريع نموذجية بمجال إعادة استخدام وتدوير إطارات السيارات المستخدمة وتدوير النفائات الإنشائية بالتعاون مع التطاع الخاص.	- نسبة الانخفاض في حجم النفائات الخاصة. - عدد المشاريع المنفذة لإعادة استخدام وتدوير النفائات الإنشائية وإطارات السيارات. - النسبة من النفائات الخاصة التي تم إزالتها من داخل وخارج التجمعات العمرانية.	تقليل الأثر السلبى للنفائات الخاصة على الصحة والبيئة		
الممارسات الناجحة موثقة ومعممة	توثيق ونشر أفضل الممارسات العملية بمجال تدوير النفائات				
إزالة النفائات الخاصة المتركمة عشوائياً.	اتخاذ إجراءات وقائية بإزالة النفائات الخاصة (الإنشائية/ هياكل السيارات/ الخ) المتركمة عشوائياً والتخلص منها في مواقع مخصصة لذلك				

جدول رقم ٢: مؤشرات المتابعة والتقييم

مؤشرات قياس النتائج	مؤشرات قياس السياسات	السياسات	مؤشرات قياس الأهداف	الأهداف الاستراتيجية
مؤشرات قياس النتائج	توفير الحوافز الضرورية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة في إدارة النفايات الصلبة	إعداد أدلة إرشادية لمشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات النفايات الصلبة تشمل أشكال العقود النموذجية ومنهجيات وبدائل المشاركة وطرق الرقابة والرصد على الأداء	تطبيق برنامج تدريبي خاص للهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة تشمل إجراءات تأهيل القطاع الخاص وإعداد وتقييم المعطاءات ومهارات التفاوض وإعداد العقود وأدوات الرصد والرقابة على الأداء.	زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة
أدلة إرشادية معممة.	- عدد المشاريع المنفذة من قبل القطاع الخاص في مجال فرز وتدوير النفايات الصلبة. - عدد العقود الموقعة ما بين القطاع الخاص والهيئات المختصة.	إيجاد بيئة استثمارية تمكينية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة	- تطبيق 6 مشاريع نموذجية على الأقل بمجال الفرز والتدوير. - وثائق منشورة ومعممة للحلول ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية بمجال الفرز والتدوير وتقبل النفايات الصلبة. - عدد المشاريع التي استفادت من نظام الحوافز. - نسبة الانخفاض في كميات النفايات القابلة للتدوير.	
برنامج تدريبي منفذ.				

جدول رقم ٢: مؤشرات المتابعة والتقييم

مؤشرات قياس التدخلات	التدخلات	مؤشرات قياس السياسات	السياسات	مؤشرات قياس الأهداف	الأهداف الاستراتيجية
• برنامج توعوي منفذ على كافة المستويات.	وضع وتنفيذ برنامج للتثقيف والتوعية المجتمعية يعتمد على تطوير السلوك الإيجابي للمواطنين وعلى منهجية الشراكة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا الإنفايات الصلبة. (المستوى الوطني / الإقليمي / المحلي)	• عدد اتفاقات الشراكة ما بين القطاعين العام ومؤسسات المجتمع المدني ب مجال تعزيز الوعي. • عدد الذين استفادوا من برامج تعزيز الوعي من النشريات المجتمعية المختلفة. • النسبة من الموازنات التي تضمنت برامج تعزيز الوعي المجتمعي في خطط الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة.	• تعزيز روح الشراكة وترسيخ التحالف ما بين مقدمي الخدمات والمجتمع لتعميق الوعي بقضايا الإنفايات الصلبة	• انخفاض الشكاوي بنسبة 70%. • انخفاض المخالفات بنسبة 80%. • كافة النشريات المجتمعية قد شاركت في برامج التوعية. • تنفيذ 3 مشاريع على الأقل ب مجال توعية القطاع الرسمي بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.	مجتمع أكثر وعياً ومشاركة
• آليات مطورة ومنفذة لأسسة التخطيط بالمشاركة.	مأسسة التخطيط بالمشاركة مع الجهات المعنية				
• آليات وأجراءات مععمة لأسسة وظائف التوعية.	مأسسة وظائف التوعية والمشاركة المجتمعية في هيكلية وخطط مجالس الخدمات المشتركة والهيئات المحلية				
• مشاريع منفذة.	تنفيذ مشاريع بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لتوعية القطاع غير الرسمي في الجوانب الفنية والصحية والبيئية	• عدد الأقسام / الوظائف المستحدثة ب مجال التوعية في هيكلية الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة.			
• عقد منابر للحوار مثلت النشريات من القطاعات المختلفة.	خلق منابر للحوار والمشاركة ما بين القطاع العام والخاص والأهلي				

جدول رقم ٢: مؤشرات المتابعة والتقييم

مؤشرات قياس الانتخالات	الانتخالات	مؤشرات قياس السياسات	السياسات	مؤشرات قياس الأهداف	الأهداف الاستراتيجية
منظومة معدة ومطبقة.	وضع منظومة لإدارة المعلومات تحدد مصادر المعلومات والبيانات ونظم جمعها وتوثيقها وتدقيقها وتحديثها وتحليلها وآليات التنسيق وتبادل المعلومات ورفع التقارير	- نسبة الهيئات المختصة التي وفرت معلومات دقيقة وكافية لبناء قاعدة المعلومات. - نسبة الهيئات المختصة التي استخدمت قاعدة المعلومات في التخطيط والرقابة. - عدد الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة التي طبقت نظم المعلومات الجغرافية في إدارة النفايات الصلبة.	تأسيس قاعدة بيانات وطنية موحدة للنفايات الصلبة ومأسسة نظم الرقابة	100% من البلديات ومجالس الخدمات المشتركة وفرت معلومات دقيقة عن النفايات الصلبة. - قاعدة بيانات النفايات الصلبة متوفرة ومستخدمة في التخطيط والرقابة. - الانخفاض في نسبة المخروقات البيئية. - دراسات معمقة تستند على تقرير رقابية سنوية على البيئة توفر مدخلات لاتخاذ القرارات ذات الصلة.	نظم فاعلة لإدارة المعلومات وللتخطيط والرقابة
مشروع تجريبي منفذ.	تطبيق مشروع تجريبي لاستخدام نظام المعلومات الجغرافية في إدارة النفايات الصلبة	عدد الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة التي طبقت نظم المعلومات الجغرافية في إدارة النفايات الصلبة.			
آليات وإجراءات الرقابة متوفرة ومنسقة ومعممة.	فحص وتطوير آليات وإجراءات الرقابة على التزام الجهات المعنية بالتوازنين والمواصفات والمعايير بما يشمل آليات وإجراءات التفتيش الدوري وإعداد ورفع التقارير ما بين المستويات المختلفة	- عدد التقارير الرقابية البيئية الصادرة. - عدد المخروقات للتوازنين والمواصفات. - عدد الدراسات المعمقة التي استندت على التقارير الرقابية.			
مؤشرات الرقابة البيئية متوفر ومطبقة.	وضع مؤشرات لرصد ومتابعة الأثر البيئي للنفايات الصلبة على الهواء والمياه السطحية والجوفية والتربة				